

## نظريات الفدرالية المالية بين التفضيلات المحلية والتطورات المعاصرة

أ.م.د. عابد خالد رسول

قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كردستان، العراق.

[abid.rasul@univsul.edu.iq](mailto:abid.rasul@univsul.edu.iq)

عبد الله قادر فقي ابراهيم

قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كردستان، العراق

[abdul899@uor.edu.krd](mailto:abdul899@uor.edu.krd)

### الملخص

إن نظريات الفدرالية المالية هي موضوع حيوي في مجال المالية العامة. إذ أنها تقدم إطاراً معيارياً لتحديد تخصيص السلطات المالية في الأنظمة الفدرالية وأنظمة ذات مستويات متعددة للحكومات. تتعمق هذه الدراسة في الجيلين الأول والثاني من نظريات الفدرالية المالية، وتعرض فهمًا شاملاً للموضوع ورؤى قيمة لإنشاء السياسات. ظهرت نظريات الجيل الأول في منتصف القرن العشرين في سياق الاقتصاد الكينزي، الذي ينادي بتدخل الدولة في الاقتصاد في حالة فشل السوق في توفير السلع والخدمات العامة بشكل فعال. تصنف نظريات الجيل الأول الوظائف الاقتصادية للحكومة ضمن القطاع العام إلى استقرار الاقتصاد الكلي، وإعادة توزيع الموارد، والتخصيص. وهم يدعون إلى مركزية استقرار الاقتصاد الكلي وإعادة التوزيع لتحقيق العدالة والكفاءة الاقتصادية، واللامركزية في وظيفة التخصيص لتوفير السلع والخدمات العامة المحلية بما يتناسب مع التفضيلات المحلية، لأن الحكومات الإقليمية تمتلك معرفة أفضل بحاجات سكانها، وغالباً ما تقدم الحكومات الوطنية خدمات موحدة على الرغم من التباينات الإقليمية في الاحتياجات. ويدعون إلى المركزية في توفير السلع والخدمات العامة التي تعود بالنفع على الأمة بأكملها. تؤيد هذه النظريات جمع الإيرادات بشكل مركزي، مما يؤدي إلى اختلال التوازن المالي إذ يتطلب التحويلات المالية من الحكومة الوطنية. وإن العولمة الاقتصادية والليبرالية الجديدة أدى إلى ظهور الجيل الثاني من النظريات التي تتحدى بعض الأفكار في الجيل الأول. وهذه النظريات تدعو إلى تقليص حجم ودور الحكومة الفيدرالية، والاعتماد على السوق، ومنح المزيد من السلطة إلى الحكومات الإقليمية وإنها تشكل في فعالية الحكومات الفدرالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوزيع الدخل. ويرى المنتقدون أن الاعتماد الكامل على التحويلات المالية يشجع الإنفاق المفرط وضعف جمع الإيرادات من

### معلومات البحث

تأريخ البحث:

الاستلام: ٢٠٢٣/٨/٢

القبول: ٢٠٢٣/١٠/٣١

النشر: ربيع ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية:

*Fiscal federalism, fiscal decentralization, distribution of powers, theories of fiscal federalism, local preferences*

Doi:

10.25212/lfu.qzj.10.1.27

الحكومات الإقليمية، مما يؤدي إلى ضعف الشعور بالمسؤولية. وباستخدام المنهج الوصفي والتحليل النظري يهدف هذا البحث إلى استكشاف مدى اختلاف الفيدرالية المالية عن اللامركزية المالية في سياق النظام الفدرالي، وهل تتوقف توزيع المسؤوليات المالية فقط على العوامل الاقتصادية خاصة في الأنظمة الفيدرالية التي تتضمن الحكم المشترك والحكم الذاتي في العملية السياسية.

## المقدمة

ينبغي أن يُعرف أن تقسيم السلطات والثروة من أهم القضايا في النظام الفدرالي، إذ يمكن أن تثير صراعات في المجتمع أو تساهم في تهدئة بعض هذه الصراعات. وإن اتخاذ القرار بشأن الأمور التي يجب أن تخضع لسلطة الحكومة الفدرالية وما يجب تركه للحكومات الإقليمية لا يتم تسويته بسهولة؛ إنها قضايا خلافية، تم تناولها تحت موضوع الفدرالية المالية (Driessen and Hughes 2020:P.1). يعد الإطار المفاهيمي والنظري للفدرالية المالية موضوعا حيويا في مجال المالية العامة، إذ يقَدِّم رؤى حول توزيع السلطات والمسؤوليات المالية داخل النظام الفدرالي. ويلعب دورا حاسما في فهم الديناميكيات والعوامل التي تحكم في توزيع الموارد المالية وسلطة اتخاذ القرار بين مختلف مستويات الحكومة. علاوة على ذلك، ومن المهم أن يُلاحظ إن الفيدرالية المالية واللامركزية المالية ليسا متماثلين، لأن الأول تقدم توجيهات لتصميم العلاقات المالية بين الحكومات الوطنية والإقليمية، بينما تشير الأخير إلى تنفيذ هذه توجيهات في الممارسة العملية. لهذا يتعين علينا أن نقدِّم تعريفا واضحا للفدرالية المالية، ونميزها عن المفاهيم ذات الصلة مثل اللامركزية المالية، واستكشاف تفاعلاتها في النظام الفدرالي. والهدف الرئيسي للنظريات الاقتصادية للفدرالية لم يكن المشاركة السياسية أو حماية الحقوق الفردية، بل تحقيق الكفاءة الاقتصادية. (Inman and Rubinfeld 1997:P.45). ولكن الاتجاهات الحديثة للفدرالية المالية تهدف إلى حماية الحرية، والحد من سلطات الحكومات الفدرالية، ومشاركة الأقاليم في المسؤوليات التشريعية والمالية والسياسية، وحماية الأسواق، إضافة الى تخصيص فعال للموارد (Sharma and Valdesalici 2020).

إن نظريات الجيل الأول ظهرت في الخمسينات من القرن الماضي في سياق الاقتصاد الكينزي، الذي يشجع على تدخل الدولة في الاقتصاد عندما يفشل السوق في توفير السلع والخدمات العامة وتحقيق الرفاهية. تصنف نظريات الجيل الأول الوظائف الاقتصادية للحكومة ضمن القطاع العام إلى استقرار الاقتصاد الكلي، وإعادة توزيع الموارد، والتخصيص. وتؤكد على السيطرة المركزية على استقرار الاقتصاد الكلي ووظائف إعادة التوزيع. ويجب على الحكومة الوطنية الاحتفاظ بالسيطرة على هذه الوظائف لإن سلطة طباعة الأموال هي أداة حاسمة للسياسة النقدية. وإن السماح للحكومات الإقليمية بطباعة أموالها يمكن أن يضر بالاقتصاد الوطني. مقابل ذلك، تشير نظريات الجيل الثاني إلى أن الحكومات

الإقليمية يمكن أن تساهم في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال سياستها الضريبية والإنفاق. وفيما يتعلق بإعادة التوزيع إن الحكومة الوطنية تلعب دورا مهما في إعادة توزيع الثروات والدخل في المجتمع من خلال الإنفاق العام ونظام الضرائب. وهذا لأنه إذا قامت الحكومات الإقليمية بهذه الوظيفة، قد تؤدي ذلك إلى عدم تحقيق العدالة الاجتماعية وجذب الفئات ذات الدخل المنخفض. ومع ذلك، تشير نظريات الجيل الثاني إلى أن الحكومات الإقليمية أيضا تحقق العدالة الاجتماعية من خلال تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية، وذلك بشكل خاص في المجتمعات المتنوعة.

وفيما يخص وظيفة التخصيص، فيركز الجيل الأول من النظريات على اللامركزية في جانب الإنفاق أي توفير السلع والخدمات العامة المحلية من قبل الحكومات الإقليمية، لأنها تمتلك معلومات أفضل عن حاجات سكانها بينما الحكومات الوطنية تميل إلى توفير موحد دون مراعاة اختلافات تفضيلات السكان المحليين. وتفضل المركزية في توفير السلع والخدمات العامة التي تمتد فوائدها إلى كافة السكان على المستوى الوطني، وعندما يظهر الآثار الثانوية بين الحكومات الإقليمية ووفورات الحجم في الإنتاج وتوفير السلع والخدمات العامة المحلية. ونظريات الجيل الأول تدافع عن مركزية الإيرادات على أساس اعتبارات الإنصاف والكفاءة. فهذا يتطلب نقل الأموال من الحكومة الوطنية إلى الحكومات الإقليمية بسبب قلة مصادر إيرادات الأخيرة. أما النظريات من الجيل الثاني فهي تعكس في التوجهات الحديثة التي تروج للامركزية في الإيرادات والنفقات استناداً إلى المساءلة السياسية والاحتياجات المالية للحكومات الإقليمية. إنها تحث على تجنب الاعتماد المفرط على التحويلات من الحكومة الوطنية حيث يمكن أن يشجع هذه الممارسة المسؤولين الإقليميين على الاهتمام بمصالحهم الشخصية بدلا من المصلحة العامة، إذ لا يفترض أن تكون الحكومات تتصرف بالنزاهة كما يعتقد الجيل الأول من النظريات.

تكمن مشكلة البحث في الحاجة إلى التوضيح والتعريف الدقيق للفدرالية المالية وكشف تعقيدات الإطار المفاهيمي والنظري للفدرالية المالية وعلاقتها المعقدة مع المفاهيم الرئيسية الأخرى مثل المالية الفدرالية واللامركزية المالية، مما يوفر رؤية قيمة لصانعي السياسات والباحثين بهدف تعزيز العلاقات المالية بين الحكومات الفدرالية والإقليمية. والجيل الأول من النظريات يركز على الجوانب الاقتصادية للفدرالية فقط وهذا يثير التساؤل، هل تتوقف المسؤوليات المالية بين الحكومات الفيدرالية والإقليمية فقط على العوامل الاقتصادية خاصة في الأنظمة الفيدرالية التي تتضمن الحكم المشترك والحكم الذاتي في العملية السياسية. ويهدف البحث الإجابة على أسئلة الأخرى ومنها؛ ماهي الفدرالية المالية، وما الذي يميزها عن المفاهيم الأخرى. وكيف يمكن دمج هذه المفاهيم بشكل فعال لتحقيق تخصيص الموارد بكفاءة، والاستقرار الاقتصادي، والتوزيع العادل للموارد المالية. وماهي الفرق بين نظريات الجيلين الأول والثاني.. وتهدف إجابات هذه الأسئلة إلى تعميق فهم الإطار المفاهيمي والأسس النظرية للفدرالية المالية وتبسيط الضوء على تحدياتها وفوائدها في سياق الهياكل الفدرالية.

هذه دراسة نظرية بحتة لا تتعمق في أي دراسة حالة محددة. ويستخدم المنهج الوصفي لاكتساب رؤى حول الفيدرالية المالية ونظرياتها وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الدراسة التحليل النظري لفهم الاختلافات بين نظريات الجيل الأول والثاني من الفيدرالية المالية حول توزيع المسؤوليات المالية بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الإقليمية. هذا البحث ينقسم إلى مطلبين رئيسيين. يهتم المطلب الأول بالجوانب المفاهيمية والتعريفية للفدرالية المالية، بهدف تحقيق فهم واضح لمعناها ونطاقها. يتضمن هذا المطلب التفريق بين الفدرالية المالية والمفاهيم ذات الصلة، مثل اللامركزية المالية. وتقديم تعريف دقيق للفدرالية المالية. علاوة على ذلك، ومن المهم أن يلاحظ أن الفيدرالية المالية واللامركزية المالية ليسا متماثلين. تقدم الأول توجيهات لتصميم العلاقات المالية بين الحكومات الوطنية والإقليمية، بينما تشير الأخير إلى تنفيذ هذه توجيهات في الممارسة العملية. ويُشير المطلب الثاني إلى نظريات الفدرالية المالية، حيث يمكن تقسيمها إلى الجيل الأول من النظريات التقليدية والجيل الثاني من النظريات الحديثة. الجيل الأول من النظريات يركز على الجوانب الاقتصادية والمالية للفدرالية، بينما الجيل الثاني يتعامل مع العوامل السياسية والاجتماعية التي تؤثر على الفدرالية المالية. بهذا الهيكل، يمكن تحقيق فهم شامل للجوانب المفاهيمية والنظرية للفدرالية المالية وعلاقتها باللامركزية المالية. وفي الختام يقدم البحث الاستنتاجات والتوصيات.

## المطلب الأول: الفدرالية المالية والتميز المفاهيمي

### الفرع الأول: تعريف الفدرالية المالية

تمت دراسة الفدرالية خارج نطاق السياسة في الخمسينيات من القرن الماضي إذ بدأ الاقتصاديون في إظهار اهتمامهم بالفدرالية بعد أن أدركوا أن بعض نظريات المالية العامة التي تم تطويرها في البلدان الموحدة لم يكن لها سوى تطبيق محدود على أنظمة الحكم الفدرالية، لأن الوحدات المكونة تختلف في قوتها المالية، ومستوى التنمية الاقتصادية بسبب الاختلافات في الهبات الطبيعية، والأهم من ذلك فكرة الجوانب السياسية للفدرالية بأن أيا من مستويات الحكومة لا يخضع للأخر (Watts 2002:P.1). وتطورت الدراسة التقليدية للمالية العامة، بناء على ما هي عليه في ظل الحكومة الموحدة التي أسسها آدم سميث في كتابه بعنوان (The Wealth of Nations, 1776). الوضع كان واضحا أيضا في النظرية العامة المعروفة لجون مينارد كينز (The General Theory of Employment, Interest and Money, 1936). كما ذكر ريتشارد موسغريف بأن "النهج التقليدي للنظرية المالية كان في سياق مستوى واحد من الحكومة" (Musgrave 1965:P.1). وبالتالي أصبح الأمر معقدا عند تطبيقه في نظام مالي فدرالي أو متعدد المستويات، إذ أن للولايات وظائفها المالية الخاصة (Musgrave 1959:P.179). ثم أثارت الفدرالية المالية اهتمام الاقتصاديين في النظام المالي الفدرالي أو متعدد المستويات.

تختار الدول نظام الحكم الفدرالي لمجموعة من المبررات السياسية والاقتصادية. المبررات السياسية للفدرالية أكثر تنوعا إلى حد ما، وهي تشمل الاستقلال الذاتي للأقليات الإثنية والدينية واللغوية، والسماح للسيطرة الإقليمية والمحلية على المسائل المحلية البحتة. أما التبرير الاقتصادي للفدرالية يتعلق بتدخل الحكومي لحل إخفاقات السوق المرتبطة بعدم التماثل المعلوماتي والتأثيرات الثانوية بين الحكومات الإقليمية. ومع ذلك، تختلف السلع العامة بشكل خاص من حيث خصائصها، والتي بدورها قد تتطلب علاجات مختلفة من قبل مستويات حكومية مختلفة. وتحقق الكفاءة الاقتصادية من خلال لامركزية الحكومات الإقليمية، لأنها توفر مزيجا من السلع والخدمات التي تعكس على أفضل وجه تفضيلات الأفراد الذين يعيشون في المجتمع (Filippov, Ordeshook, and Shvetsova 2004:P.1-2).

بدأ تعريف إقتصادي للفدرالية من قبل موسغريف، الذي عرّف الفدرالية على أنها وحدات متعددة المستويات أو متعددة الحكومات (Musgrave 1959:P.179). يشير هذا التعريف إلى أن كل بلد يكون فيدراليا، حيث يمكن العثور على وحدات حكومية متعددة في أي نوع من الحكومة، وليس فقط في النظام الفدرالي. بناء على هذا التعريف، عرّف الاقتصاديون الفدرالية المالية بأنها "العلاقات المالية بين الوحدات المرتبة هرميا أو العلاقات المالية بين وحدات منسقة (Musgrave 1965:P.2). ويقدم أوتس في كتابه (Fiscal Federalism 1972) تعريفا اقتصاديا للفدرالية على النحو التالي: "الحكومة الفدرالية: قطاع عام يتمتع بمستويات مركزية ولا مركزية لصنع القرار إذ يتم تحديد الخيارات في كل مستوى فيما يتعلق بتوفير الخدمات العامة إلى حد كبير من خلال مطالب سكان وربما الذين يقومون بأنشطة في الولاية المعنية" (Oates 1972:P.17). وهذا يشير إلى أن صنع القرار بشأن توفير الخدمات العامة يمكن أن يكون مركزي أو لامركزي، مع مراعاة التفضيلات المحلية. ويستند هذا إلى افتراض أن حكومات الأقاليم، كونها أقرب إلى الناس، ستكون أكثر استجابة للتفضيلات الخاصة لدوائرها وستكون قادرة على إيجاد طرق جديدة وأفضل لتقديم هذه الخدمات (Oates 1999:P.1120). بالرغم من أن تعريف أوتس للفدرالية يختلف عن تفسير علماء السياسة، إلا أن الاقتصاديين لم يقوموا بجهد كبير لتفسير هذه الاختلافات. وبدأ الاقتصاديون مؤخرًا في فهم أهمية الهيكل السياسي ونظام الحكم في تأثير العلاقات المالية بين الحكومات، وهذا يشمل العلاقات بين الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية (Gramlich and Wood 2000).

الفدرالية المالية ليست مجرد عملية اقتصادية، بل هي أيضا عملية سياسية. لذا، يجب أن يتضمن التعريف الاقتصادي للفدرالية الاعتبارات الاقتصادية والسياسية. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى عبارة غرامليش و وود "الفدرالية المالية كانت موضوعا مهما لسنوات عديدة حتى الآن. أخذ التحليل المعتاد للفدرالية المالية في الحسبان النفقات والضرائب المختلفة، متسائلا عن المستوى الحكومي الذي يجب أن ينفذ النفقات والبرامج الضريبية. غير أن السؤال الأكثر جوهريا المتعلق بشكل الدولة لم يُطرح" (Gramlich and Wood 2000:P.1). لذلك، من الناحية الاقتصادية، يمكن تعريف الفدرالية بشكل مناسب على أنها السلوك المالي لحكومات الفدرالية والإقليمية على أساس مبادئ الحكم الذاتي والحكم

المشترك في الاضطلاع بالمسؤوليات المالية الراسخة دستوريا، لتحقيق هدف الاتحاد الفدرالي كما انعكس في آراء رونالد واتس حول الفدرالية (Watts 2006:P.322).

وبناء على ذلك، في حين أن تصميميا ماليا معيناً قد يكون مرغوباً فيه وفقاً للنظرية الاقتصادية، فإن الظروف الاجتماعية والسياسية والأحكام الدستورية يمكن أن تحد من خيارات التصميم خاصة في البلدان الفدرالية (Bird and Wallich 1993:P.1-10). يشرح بيرد وتشن أن حدود الاختصاصات للوظائف والموارد المالية ربما تم تحديدها في كثير من الأحيان في مرحلة مبكرة مثلاً، المرحلة الدستورية (Bird and Chen 1998:P.52). وأكد أوتس أن استخدام مصطلح "الفدرالية" في السياق الاقتصادي يختلف إلى حد ما عن استخدامه القياسي في مجال العلوم السياسية. من وجهة نظر الاقتصاديين، تعد معظم القطاعات العامة بشكل عام فدرالية إلى حد ما، وهذا يشير إلى وجود مستويات مختلفة من الحكومة التي تقدم خدمات عامة وتمتلك نطاقاً من السلطة في اتخاذ القرارات، بغض النظر عما إذا كانت هذه السلطات مذكورة صراحة في الدستور الرسمي أم لا. وهذا يدل على التمييز التالي: "بالمقارنة مع المفهوم التقليدي للفدرالية في العلوم السياسية، فإن الاقتصاديين لا يولون اهتماماً كبيراً لما إذا كانت صلاحيات اتخاذ القرارات تعتمد على السلطة الدستورية أم المفوضة (Oates 1972:P.17).

وصاغ ريتشارد موسغريف مصطلح "الفدرالية المالية"، إذ يمكن العثور على الأسس النظرية في كتابه (The Theory of Public Finance 1959). وعلى وجه الخصوص، استخدم التعبير للإشارة إلى العمليات المالية بين مستويات مختلفة من الحكومة في كل الاتحادات الفدرالية حيث تتمتع الوحدات الإقليمية باستقلالية كاملة، وتكون الحكومة الوطنية مسؤولة عن العدالة الأفقية فيما يتعلق بإجمالي القوانين الضريبية والحد الأدنى من مستوى الخدمات العامة. وفقاً لرؤية موسغريف، الهدف الرئيسي من الفدرالية المالية هو تمكين الوحدات الإقليمية من التعبير عن تفضيلاتها المختلفة فيما يتعلق بالخدمات العامة، وهذا يتسبب بالضرورة في تفاوتات في مستويات الضرائب والخدمات العامة (Musgrave 1959:P.179-183). وبالمثل، عرّف أنور شاه أيضاً الفدرالية المالية على أنها "المالية العامة لدولة ذات أكثر من مستوى مالي واحد" (Shah 1994:P.5).

ريتشارد بيرد، فسر الفدرالية المالية على أنها "تحليل المشكلة التي تؤدي إلى وجود أكثر من مستوى حكومي في نفس المنطقة الجغرافية أو المشاكل التي تنشأ منها" (Bird 1999:P.151). بالإضافة إلى ذلك، يؤكد جورج أندرسون أن الفدرالية المالية تدرس الأدوار الخاصة وتفاعل الحكومات داخل الأنظمة الفدرالية، مع التركيز بشكل خاص على زيادة الإيرادات واقتراضها وإنفاقها. يدرس أداء هذه الأنظمة ويحاول توفير أساس مبدئي لتقييمها. يمكن أن تكون دراسة الفدرالية المالية ذات صلة أيضاً بالترتيبات المالية في أنظمة الحكومة المفوضة ذات السلطات المنقولة والتي ليست فيدرالية تماماً (Anderson 2009:P.2). وفقاً لمعجم العلوم الاجتماعية، فإنه يشير إلى مسألة التخصيص الحكومي الفعال لقرارات الضرائب والإنفاق. ويسعى إلى تحديد أبعاد برامج المالية العامة الأفضل تحديداً على مستوى الولاية أو

المستوى المحلي وأبها يتم التعامل معه بشكل أفضل على المستوى الوطني (Calhoun 2002:P.166). بمعنى آخر، إنها دراسة كيفية تخصيص الكفاءات (جانبا الإنفاق) والأدوات المالية (جانبا الإيرادات) عبر مستويات (رأسية) مختلفة من الإدارة. وجزء مهم من موضوعها هو نظام المدفوعات التحويلية أو المنح التي من خلالها تشارك الحكومة المركزية إيراداتها مع المستويات الحكومية الأدنى (Arowolo 2011:P.5).

أشار أوتس إلى أن "موضوع الفدرالية المالية يتعلق بتحديد الوظائف (الإنفاق) والأدوات (الإيرادات) التي يجب تنظيمها على مستوى مركزي، والتي يجب تنظيمها على مستوى الحكومات المحلية، و يتعامل مع هيكل العمودي للقطاع العام. يشمل هذا التعريف على افتراض جوهرى متواصل للفدرالية المالية بأن توفير الخدمات العامة يجب أن يتم على أدنى مستوى من الحكومة. هذا يعني أن الفدرالية المالية يمكن أن تقترب من تحقيق أمثلية باريتو (كفاءة باريتو) من خلال توفير مركزي للسلع والخدمات العامة المتجانسة لجميع المواطنين، مع إمكانية توفير السلع والخدمات العامة المحلية بشكل غير مركزي (Oates 1999:P.1120). وأمثلية باريتو وتسمى أيضا بكفاءة باريتو، وهو مفهوم مستخدم في العلوم الاقتصادية والسياسية، سميت على اسم عالم الإيطالي فيلفريدو باريتو. تعرف كفاءة باريتو بأنها حالة اقتصادية تعني أنه لا يمكن إعادة توزيع الموارد بحيث يتحسن وضع فرد دون أن يترتب على ذلك تدهور وضع فرد آخر. تمثل هذه الفكرة ركيزة أساسية لاقتصاديات الرفاهية وتستخدم كمييار للحكم على كفاءة الأسواق الحقيقية، وذلك لا يعني بالضرورة وجود المساواة أو الإنصاف. يهدف مفهوم أمثلية باريتو إلى تحقيق أقصى منفعة للدولة من خلال استغلال أقصى فائدة من الموارد المتاحة (Ingham 2019).

ويؤكد هانكي وهابن أن الفدرالية المالية هي حقل فرعي من الاقتصاد العام وتركز على تحديد المركزية المثلى أو اللامركزية لمختلف وظائف القطاع العام، فضلا عن الأدوات المناسبة لتنفيذ هذه الوظائف. (Hanke and Heine 2016:P.1) وهذا يشمل تحصيل الإيرادات ومسؤوليات الإنفاق التي يتم تقسيمها بين مستويات حكومية مختلفة (Mosteanu and Iacob 2007:P.21). وبعبارة أكثر وضوحا، يعرف ويلداسين الفدرالية المالية على أنها "تقسيم مسؤوليات السياسات بين المستويات المختلفة للحكومة والتفاعلات المالية بين هذه الحكومات" (Wildasin 2008:P.405).

وفي ضوء كل هذه الرؤى يمكننا تعريف الفيدرالية المالية بأنها العلاقات المالية بين السلطة المركزية والسلطات المحلية أو الإقليمية. يتمثل هذا العلاقة في تخصيص الصلاحيات المالية والضرائب بين هذه السلطات بطريقة تتيح لكل منها استقلالية نسبية في إدارة شؤونها المالية. يكمن الهدف الرئيسي للفدرالية المالية في تحقيق التوازن الأمثل بين المركزية واللامركزية في تقديم الخدمات العامة وإدارة الموارد المالية، مع التركيز على تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق تفضيلات محلية في مجال الخدمات العامة.



### الفرع الثاني: التففز المفاهفمف للفرءلفة المالفة

لابء أن فشار إلى أن قبل الفرءلفة المالفة (Fiscal Federalism)، كان المصطلح الشائع هو المالفة الفرءلفة (Federal Finance)، ورفرر الفضل لألكسندر هاملءون فف تصفم أول نظام مالف ففءرالف للولافاء المءءة فف عام 1789، والءف منح الكونررس سلءة فرض الضرائب والاقءراض (Sharma and Valdesalici 2020). والمالفة الفرءلفة هف تطبفق المالفة العامة فف النظام الفرءرف، فءفم الترفبب المالف بفن الحكومة الفرءلفة وحكومات الولافاء مع مراعاة الاختلافاء بفن الولافاء فف الحجم والموارء والسكان والءنمفة الاقءصاءفة، ولا ءوءء نماءر أو قوالب مءفق علفها ءناسب مفع الأنظمة الفرءلفة، مما ففعلها ءءءفا للمللفن الاقءصاءففن (Bird and Chen 1998:P.54). وفءال ربءشارء بفرف بأن المالفة الفرءلفة ءشمل ءءوء الاختصاصاء وءباء ءصفص الوظائف والشؤون المالفة فف مرءة ءسءورفة سابقة، ءون فءحه للناقشاء فف الظروف العاءفة، وفمفز بفن نوعفن من اللامركزفة المالفة: المالفة الفرءلفة والفرءلفة المالفة (Bird 1993:P.209).. اشءهر مصطلح الفرءلفة المالفة بعء نشر كءاب (Fiscal Federalism, 1972) للكاءب والاس أوءس. وعلى الرغم من نءرة اسءءءام مفهوم المالفة الفرءلفة، إلا أن الأباءء أظهرء بعض الاختلافاء مع الفرءلفة المالفة (Bird and Chen 1998:P.51).

المالفة الفرءلفة ءمنح اسءقلافة للحكومات المءلفة لءءقق اسءقرار سفاسف ووءة وءنفة، وءففز بمساومة وءفاوض بفن الحكومات بعءا من الهفمنة الفرءلفة، والإطار ءءللفل المناسب حسب ورف هو إطار ءفاوض بفن المءساوفن (Cited in: Bird and Vaillancourt 1998a:P.25). ما أطلق علفه ربءشارء سافمون "ءءلوماسفة الفرءلفة-الإقلمفة" بشأن المسائل المالفة الرئفسفة (Cited in: Bird 1993:P.209). وفبب اعءبار ءءوء الاختصاصاء والمسؤولفاء ءابءة ومءءة فف المرءة ءسءورفة و أف ءفرر ءءطلب ءءءفل ءسءورف. وءءللل المؤسسف هو النهج الأساسف فف المالفة الفرءلفة للواقع وءءفال بفن الحكومات الفرءلفة وإقلمفة. إن المالفة الفرءلفة فسمح بءبفة السفاساء ءوذففة والاستقراءفة لكل المسءوفااء الحكومفة بشكل منفصل ءون افءراض الهفمنة المركزفة. وففما فءعلق بالفرءلفة المالفة، أن ءءوء الاختصاصاء والمسؤولفاء فمكن أن ءءفرر وءعءل حسب رغبة الحكومات الفرءلفة فف ءفرز العءالة والكفاءة الاقءصاءفة فف الفرءلفة المالفة، فءفب للحكومة المركزفة ءبفرر إراءاء الحكومة المءلفة وءففقاء لءءقق ءوازن المالف بفن الحكومات وءءاوز مشكلة عءم ءناسق المءلومااء بفنهم، بناء على الإطار ءءللفل الوكفل والموكل (Bird and Chen 1998:P.52-54). وءلك حسب رأف، نءبءة اعءءامهم على العوامل الاقءصاءفة فقط، مءل الكفاءة الاقءصاءفة، فف ءءللل نظم وسفاساء اقءصاءفة ءون مراعاة نوع النظام السفاسف؛ سواء كانت ءولة موءة أم فرءلفة، المهم بالنسبة لهم هو ووءء مسءوفااء مءءة من الحكومة.

وفمكن تطبفق النموءفن المءكورفن لءقفم اللامركزفة المالفة فف البءان المءءمة والنامفة. وفؤء بفرف أن الفرءلفة المالفة هو الإطار المعفارف المناسب لءصفم العلاءاء المالفة بفن الحكومات وءنفة والإقلمفة



(Bird 1993:P.210). ومن ثم، بالنسبة للاقتصاديين، فإن الفدرالية المالية تمثل جزءا من المسألة الأوسع للمالية الفدرالية، لأنها تمثل مفهوما شاملا يقيّم الإطار القياسي لتحديد الأدوار الوظيفية لمختلف مستويات الحكومة ضمن القطاع العام. لذلك، تعد الفدرالية المالية إطارا نظريا مناسباً لتحليل اللامركزية المالية. ولكن إن موضوع الفدرالية المالية في النظام الفدرالي يواجه مشكلة ذات شقين حسب رأي غارث ستيفنسون: الأول، يجب أن تحصل مستويات الحكومة على إيرادات كافية لأداء مسؤولياتها بفعالية ودون ضغوط مالية. والجوهر هو تعزيز أحد المبادئ النموذجية للفدرالية (عدم التبعية) عند عدم توفر الإيرادات الكافية. والثاني، تتعلق بضمان توفير معايير دنيا من الخدمات وظروف معيشية مستدامة للمواطنين في جميع أنحاء البلاد بغض النظر عن مناطق سكنهم (Stevenson 2008:P.28).

نستنتج مما سبق، أن السبب الرئيسي وراء التمييز بين الفدرالية المالية والمالية الفدرالية يعود إلى أن توزيع السلطات المالية في الدولة الفدرالية بناءً على الدساتير التي تتأثر بالظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية. وعلماء الاقتصاد الذين صاغوا مفهوم الفدرالية المالية ليس لديهم اهتمام كبير بما إذا كان التوزيع مستندا إلى الدساتير أم إلى تفويض السلطة. الأهم هو وجود أكثر من مستوى حكومي واحد في البلاد، خصوصا عند الجيل الأول من النظريات. ومصطلح الفدرالية المالية أكثر شيوعا بين الباحثين لهذا من المهم على دراية بهذا التمييز. وتتمحور معظم المناقشات الفدرالية المالية في سياق مفهومي المركزية واللامركزية للوظائف الاقتصادية للحكومات. يستخدم مصطلحي الفدرالية المالية واللامركزية المالية بشكل متبادل، لذا يجب أن نفهمهما قبل تحليل نظريات الفدرالية المالية.

وتعني اللامركزية أشياء مختلفة للشعوب والأمم والحكومات المختلفة، غالبا ما تعتمد على كيفية تطبيقها على تفضيلات الدولة كأداة لإصلاح الحكم. وكما يلاحظ ريتشارد بيرد، إن هناك ميل في الأدبيات إلى أن "اللامركزية تعني في كثير من الأحيان ما يريده الشخص الذي يستخدم المصطلح" (Bird 1993:P.2008). لهذا السبب، لا يمكننا أن نجد تعريفا عاما مقبولا لمفهوم اللامركزية، ويعود ذلك في الأساس إلى أن اللامركزية يمكن أن تختلف بشكل كبير من حيث الحجم والنطاق (Steiner 2005:P.9). ومع ذلك، حسب أوساغي "فيما يتعلق بالفدرالية، يتم تطبيق وفهم اللامركزية بشكل أفضل عندما يقتصر استخدامها على صنع السياسات والجوانب الإدارية بدلا من الجوانب القانونية والدستورية للفدرالية (Osaghae 1990:P.85).

عرّف لينفاك وسيدون اللامركزية على أنها "نقل السلطة والمسؤولية عن الوظائف العامة من الحكومة المركزية إلى الحكومة التابعة أو شبه المستقلة" (Litvack and Seddon 1999:P.2). ويعرّفها البنك الدولي على أنها "نقل السلطة الإدارية والمالية والمسؤولية عن الحوكمة وتقديم الخدمات العامة من مستوى أعلى في الحكومة إلى مستوى أدنى" (World Bank 2008:P.3). وهناك ثلاثة أبعاد للامركزية؛ السياسية والإدارية والمالية، وكثيرا ما تكون مترابطة، وقد يظهر نظام الحكم اللامركزي في كل دولة، مزيجا مختلفا من الأبعاد الثلاثة بدرجات متفاوتة، ونكتفي فقط بتعريفهم لكي لا نحيد عن الموضوع الرئيسي):

(USAID 2009:P.3). تتعلق اللامركزية السياسية بكيفية دمج صوت المواطنين في قرارات السياسات وكيف يمكن للمجتمع المدني مساءلة السلطات والمسؤولين على مختلف المستويات (World Bank 2008:P.4). ويُضطلع على أفضل وجه بإنشاء الهيئات المنتخبة نتيجة لرؤية إنمائية استراتيجية شاملة، وهي تنطوي عادة على مراجعات للأطر القانونية ويمكن أن تشمل إصلاحات دستورية. ويعد نقل السلطة شكلا من أشكال اللامركزية السياسية أيضا (Work 2002:P.4). واللامركزية الإدارية هي نقل المسؤولية عن تخطيط وتمويل وإدارة بعض الوظائف العامة من الحكومة المركزية ووكالاتها إلى الوحدات الميدانية للوكالات الحكومية، أو الوحدات التابعة أو المستويات الحكومية، أو الشركات العامة شبه المستقلة، أو السلطات الإقليمية. ولللامركزية الإدارية ثلاثة أشكال رئيسية: عدم التركيز (Deconcentration)، والتفويض (Delegation)، ونقل السلطة (Devolution) لكل منها خصائص مختلفة (Choudhry 2015:P.24; USAID 2021:P.15-16). وعامل المساءلة (المسؤولية) هو الذي يميز بين الأنواع الرئيسية لللامركزية الإدارية (Work 2002:P.3).

وينصب التركيز بشكل رئيسي على اللامركزية المالية (World Bank 2008:P.3). وهي تخصيص الإيرادات والمسؤوليات عن خدمات معينة للحكومات المحلية والإقليمية (Smoke 2003:P.10). وبدون شكل من أشكال الاستقلال المالي، لن تتمكن الحكومات المحلية من أداء الأدوار الموكلة إليها بفعالية وستعتمد على الحكومة المركزية للحصول على الموارد (Böckenförde 2011:P.305). وعرف بيرد وفيلانكورت اللامركزية المالية بالنسبة إلى درجة استقلالية صنع القرار التي تمارس على المستوى المحلي. ويتضمن عدم التركيز (توزيع المسؤوليات داخل الحكومة الوطنية إلى المكاتب الفرعية الإقليمية)، والتفويض (الوضع الذي تعمل فيه الحكومة المحلية كوكيل للحكومة الوطنية) ونقل السلطة (عندما تكون عملية صنع القرار والتنفيذ يتم على المستوى المحلي) (Bird and Vaillancourt 1998b:P.3). وباختصار، فإن اللامركزية المالية ليس لها تعريف دقيق ولا يمكن قياسها إلا بصعوبة وعدم دقة. ويبدو غالبا أنها تعني ما يريده الشخص الذي يستخدم المصطلح أن يعنيه (Bird 1993:P.208).

وتشير اللامركزية الاقتصادية إلى نقل وظائف معينة من القطاع العام إلى القطاع الخاص (Steiner 2005:P.9). تعد الخصخصة وإلغاء الضوابط (القانونية) من أكثر أشكال اللامركزية اكتمالا من منظور الحكومة (Litvack and Seddon 1999:P.4). ولكن الأشكال الأخرى للامركزية هي معقدة (Steiner 2005:P.9). مثلا، جيمس مانور يقترح بأن عدم التركيز يتوافق مع اللامركزية الإدارية، ونقل السلطة مع اللامركزية السياسية. ومع ذلك، فهو يلاحظ أن انتقال السلطة من المحتمل أن يفشل إذا لم يستتبع مزيجا من العناصر السياسية والمالية والإدارية (Manor 1999:P.5-7). كما اعترف بعض محللي البنك الدولي، فإن "اللامركزية الموارد والمسؤوليات بدون إضفاء الديمقراطية على الإصلاحات السياسية لن تكون مكتملة، وربما لن تؤدي إلى نتائج فعالة اجتماعيا" (World Bank 1995:2). وتوضح سوزان شتاينر المناقشة المذكورة أعلاه في (الجدول ١) والتي تبدأ من الفهم نفسه وتعد نقل السلطة أوسع

أشكال اللامركزية التي تشمل نقل السلطات الإدارية والسياسية والمالية بينما لا يشمل عدم التركيز والتفويض سوى نقل السلطة الإدارية (Steiner 2005:P.10). ومع ذلك، أن وجود توازن مناسب بين المركزية واللامركزية في معظم البلدان أمر ضروري لأداء الحكومة لمهامها بفعالية وكفاءة. ولا يمكن ولا ينبغي تمويل جميع الوظائف وإدارتها بطريقة لا مركزية. وحتى عندما تقوم الحكومات الوطنية بإضفاء اللامركزية على المسؤوليات، فإنها غالباً ما تحتفظ بأدوار مثل صنع السياسات المهمة والإشراف (Litvack and Seddon 1999:P.5).

جدول (1): أشكال اللامركزية

الجدول ١	الخصخصة	التفويض	عدم التركيز	نقل السلطة
الاقتصادية				
الإدارية				
السياسية				
المالية				

source: Steiner, Susan, "Forms of Decentralisation," Giga Working Papers (Hamburg, 2005), P.10

ومن وجهة نظر اقتصادية، تعد الفدرالية وهيكل النظام الفدرالي أنسب منصة لتنفيذ اللامركزية المالية (Shah 1994:P.7). ويجادل بيرد وفيلانكورت بأن النظام الفدرالي إلى حد ما هو شكل من أشكال اللامركزية (Bird and Vaillancourt 1998a:P.1-48). بخلاف ذلك، يؤكد أوساغي على أنه في النظام الفدرالي، يجب ألا يُنظر إلى توزيع السلطة أو تخصيص المسؤوليات المالية بين مستويات الحكومة على أنها عملية لا مركزية للمسؤوليات، لأن روح الفدرالية تكمن في الواقع في عدم المركزية (Non-centralization) وليس في اللامركزية (Osaghae 1990:P.98). وعدم المركزية هي التي تعارض اللامركزية، لأن اللامركزية تفترض مسبقاً المركزية، وهي التي تجعل الفدرالية شكلاً متميزاً للغاية من أشكال اللامركزية. وهذا يعني أن الصلاحيات أو الوظائف المخصصة للأقاليم لا رجعة فيها. وتقسيم السلطة في دولة فيدرالية هو نتاج دستور. وهكذا، أكد أوساغي أنه "لا يمكن تطبيق اللامركزية على الفدرالية، إلا في الأمور التي تخص الحكومة المركزية". بعبارة أخرى، لا يمكن للحكومة الفدرالية إضفاء اللامركزية سوى على سلطاتها الحصرية وبموافقة الأقاليم (Osaghae 1990:P.83-85).

وعند دراسة تطبيق الفدرالية المالية على نظرية المالية العامة، ينظر الاقتصاديون فقط إلى الجوانب المالية ويتجاهلون الجوانب غير المالية وخاصة الروح الفدرالية التي تنطوي على الجمع بين الحكم المشترك و الحكم الذاتي داخل نظام سياسي واحد (Watts 2003:P.1). وبناء على ذلك، فإن تصنيف الفدرالية المالية واللامركزية المالية كمرادفين، كما يفعل العديد من الاقتصاديين، أمر غير مناسب. على الرغم من أن كلا المفهومين يهتمان بتخصيص النفقات والإيرادات لمستويات حكومات أدنى، لكنهما مختلفتان؛ فالفدرالية

المالية تركز على الروح الفدرالية في اتحاد سياسي أكبر، خصوصا الجيل الثاني من النظريات، بينما اللامركزية المالية تركز على الجوانب الاقتصادية (Bird and Vaillancourt 1998a:P.27).

مفهوم اللامركزية في النظام الفدرالي يختلف عن اللامركزية في النظام الموحد بطريقتين رئيسيتين. الفرق الأول يتعلق بالهيكل، حيث يشمل النظام الفيدرالي لامركزية السلطة للحكومات الإقليمية ومضمونة بالدستور، وعادة ما تمثل هذه الأقاليم نفسها في المجلس الأعلى للسلطة التشريعية الفدرالية. وفي الأنظمة الموحدة، فإن السلطة المستويات الأدنى من الحكومة ليست بالضرورة مضمونة في الدستور، ولا ممثلة عادة في الهيئة التشريعية الوطنية. الاختلاف الثاني يتعلق بالأهداف. غالبا ما تكون الفدرالية، مدفوعة بالحاجة إلى توفير حل لمشاكل الانقسام في مجتمعات متنوعة قد تطالب بمزيد من الاستقلالية (Anderson 2008:P.3-8; USAID 2009:P.19). وتمثيل المصالح الإقليمية في هياكل الحكومة الفدرالية يسمح بالتوحيد تحت علم واحد، رغم وجود اختلافات كبيرة في الهوية والثقافة واللغة (Böckenförde 2011:P.318-19). أما هدف اللامركزية غالبا ما لا يكون أكثر من تحسين تقديم الخدمات والمساءلة السياسية على المستوى المحلي، بدلا من الأهداف الاجتماعية والسياسية الأوسع التي تبرر النظم الفدرالية وتختلف البلدان في مدى لا مركزيتها (USAID 2009:P.18). في الواقع، أن بعض البلدان الموحدة هي أكثر لامركزية من بعض البلدان الفدرالية (Anderson 2008:P.5).

إن فهم اللامركزية قد يكون أمرا صعبا. لأن السياقات المختلفة تتطلب أنواعا مختلفة من اللامركزية بأبعاده وأشكاله المختلفة. لذلك لا يوجد نموذج واحد للفدرالية قابل للتطبيق عالميا كما ادعى واتس (Watts 2002:P.1). وكذلك، وفقا لشارما، تحتوي الفدرالية المالية على المفاهيم الإرشادية لهيكل العلاقات المالية بين الحكومات في حين أن اللامركزية المالية تتعلق فقط بنقل السلطة بين الحكومات (Sharma 2005a:P.178). ويوضح أنه نظرا لاختلاف البيئات السياسية في البلدان الفدرالية وغير الفدرالية، قد تتحول اللامركزية المالية إلى أنواع مختلفة من الترتيبات المالية وبالتالي لا يمكن اقتراح نموذج اللامركزية الذي يناسب جميع البلدان (Sharma 2005b:P.39).

ويمكن القول، الفرق بين الفدرالية المالية واللامركزية المالية يكمن في أن الأولى تشكل مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تساعد في تصميم العلاقات المالية بين المستويات الوطنية والإقليمية للحكومة، بينما الأخيرة تشير إلى تطبيق مثل هذه المبادئ. تستكشف العلاقة بين اللامركزية المالية والفدرالية المالية والنظام الفدرالي ديناميكيات اتخاذ القرار المالي وتخصيص الموارد. تشير اللامركزية المالية إلى نقل المسؤوليات المالية إلى الكيانات دون الوطنية، بينما توفر الفدرالية المالية الإطار الشامل لتوزيع السلطات المالية داخل النظام الفدرالي. كلا المفهومين مترابطان بشكل وثيق ويهدفان إلى تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والإقليمية. بناء على ذلك، يمكن إلى حد ما اعتبار مفهوم الدستور المالي نقطة مشتركة. الدستور المالي (Dam 1977:P.272) هو ترجمة حرفية لمصطلح (Finanzverfassung)، ويشير إلى الأحكام الدستورية الذي ترسي مبادئ وقواعد نظام المالية العامة (Valdesalici 2018:P.19-20).

وبما أن المسؤوليات المتصلة بالإيرادات والنفقات تتغير على مر الزمن، فلا يمكن توقع بقاء الدستور المالي بشكل دائم. ولذلك من الصعب إيجاد حل وسط بين اليقين القانوني والمرونة الذي ينشئ آليات قادرة على تعديل نظام العلاقات المالية من وقت لآخر (Parolari 2018:P.23).

### المطلب الثاني: نظريات الفدرالية المالية

في سياق تطور القطاع العام، نشط العلماء في توسيع وإثراء فهمنا على مستوى مفاهيمي لهيكل وعمل الحكومات متعددة المستويات، ما يسمى بالفدرالية المالية في أدبيات الاقتصاد. ميزت الدراسات بين جيلين من الأدبيات في الفدرالية المالية. يأتي جزء منهم تحت ما أسماه أوتس "النظرية التقليدية" أو "نظريات الجيل الأول (Oates 1999:P.1121)". يأتي الباقي تحت ما أسماه كيان و وينغاست "نظريات الجيل الثاني للفدرالية المالية (Qian and Weingast 1997:P.84)". على الرغم من أن الأخير يتعامل مع مشاكل الفدرالية المالية من منظور مختلف، إلا أنه لا يتحدى الأول ولكنه يكمله وأضاف جوانب الاقتصاد السياسي إلى النقاش (Hanke and Heine 2016:P.1). ومن الناحية النظرية، ذكر إن الفدرالية المالية تساعد على فهم: (١) العوامل التي تحدد الدرجة المثلى للامركزية المالية. (٢) المبادئ التي تؤكد على تخصيص وظائف ومصادر تمويل الحكومات ذات المستويات المختلفة. (٣) تصميم تحويلات بين الحكومية مناسبة لتحقيق أهداف الإنصاف والكفاءة (Chandra Jha 2015:P.242).

### الفرع الأول: نظريات الجيل الأول للفدرالية المالية (النظريات التقليدية)

تناول الجيل الأول من الدراسات حول الفدرالية المالية الموضوع من خلال اعتماد نهج نظري بشكل أساسي. لقد وضعوا إطارا معياريا لتخصيص الموارد والمسؤوليات العامة (Oates 1999:P.1122-1123). والافتراض الأساسي لهذا المنظور النظري هو أن الحكومة ملتزمة حقا بتمثيل المصلحة العامة، ويهدف كل مستوى من مستويات الحكومة إلى النهوض بالرفاهية الاجتماعية. تؤكد هذه النظرية أن الحكومة المركزية يجب أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن وظيفة استقرار الاقتصاد الكلي وإعادة توزيع الدخل (Oates 1999:P.1121). ونتيجة لذلك، فإن الحكومات الإقليمية مكلفة بتوفير السلع العامة المحلية التي تلبى الاحتياجات ومصالح سكانها بناء على الظروف الخاصة لسلطاتهم المحددة والنفسيات المحلية. كانت نظرية الفدرالية المالية راسخة في وجهة نظر المالية العامة التي سادت في الخمسينات من القرن الماضي (Oates 2005:P.350). لعبت ثلاثة باحثين رئيسيين دورا رئيسيا في تحديد هذا المنظور للقطاع العام: تشارلز تيبوت (1956) وريتشارد موسغريف (1959) والاس أوتس (1972) وتناولوا المخاوف المتعلقة بهيكل الحكم الفدرالي وتحدياته والتعامل مع التخصيص الأمثل للمسؤوليات المالية. مجتمعة، قام هؤلاء المؤلفون بتخصيص وظائف عامة ومهام إدارة موارد مالية مختلفة إلى المستويات المختلفة للحكومة. وفهم وجهة نظرهم بشكل أفضل، نحتاج إلى معرفة جيدة بالسلع العامة.

عرّف باول سامويلسون السلع العامة بأنها سلعة الاستهلاك الجماعي التي تتمتع بها الجميع بشكل مشترك بمعنى أن استهلاك كل فرد لمثل هذا السلع يؤدي إلى عدم طرح أي فرد آخر من استهلاك هذه السلع (Samuelson 1954:P.387-89). وعموماً، تعرف السلع العامة بأنها سلع وخدمات لا يوجد تنافس بشأنها في الاستهلاك وغير قابلة للاستبعاد. وهذا يعني أن السلع العامة لها سمتان، الأولى عدم التنافس في الاستهلاك مما يعني أن كمية معينة منها يمكن أن يتمتع بها العديد من المستهلكين في الوقت نفسه دون تقليل الكمية التي يتمتعون بها. والمثال، البث للتلفزيون والإذاعة والدفاع الوطني (Hyman 2010:P.71)، وبمجرد توفيرها فإن التكلفة الإضافية لأي مستهلك جديد مساوية للصفر (Samuelson 1954:P.387-89). السمة الثانية هي عدم القابلية للاستبعاد مما يعني أنه من المكلف جدا وغير المجدي استبعاد أولئك الذين لا يدفعون ثمن الاستفادة من استهلاكها. ومنع أي شخص من استهلاكها إما مكلف للغاية أو مستحيل، استبعاد شخص معين من مزايا الدفاع الوطني أمر مستحيل كأمثلة (Samuelson 1954:P.387-89).

ولكن، يمكن للجغرافيا أن تضع حدا لهذه السمة. لذلك، يمكن تقسيم السلع العامة إلى فئات مختلفة مثل السلع العامة العالمية، الدولية، الوطنية، الإقليمية و المحلية وفقا لتغطيتها الجغرافية للمنافع (Lkhagvadorj 2010:P.25). السلع العامة المحلية تمتاز بعدم وجود منافسة إلا في الجزء المعين من الوطن الذين يعيشون في مناطق جغرافية محددة. يمكن أن تنتج مثل هذه السلع والخدمات بكفاءة عالية عادة من قبل الحكومات الإقليمية بدلا من الحكومة الوطنية. وغالبا ما تتم تمويل هذه السلع والخدمات عبر الضرائب المدفوعة من قبل المقيمين المحليين، مثل خدمات الشرطة والإطفاء والحركة المرورية وتوريد المياه والصرف الصحي والتعليم (Hyman 2010:P.712).

بالمقابل، تظهر السلع الخاصة، مثل الغذاء، كونها منافسة وقابلة للاستبعاد. يكون السوق هنا وسيلة لكشف تفضيلات الأفراد الحقيقية تجاه هذه السلع بناء على استعدادهم للدفع. لا يكون هناك حافز لإخفاء التفضيلات في هذه الحالة. ومع ذلك، فيما يتعلق بالسلع العامة، يمكن للأفراد إخفاء تفضيلاتهم في تمويل الدفاع الوطني كمثال. يعرف الأفراد أنهم سيستفيدون من هذه الخدمات بغض النظر عن مساهمتهم المالية عبر الضرائب. وهذا يمكن أن يدفع بعض الأفراد إلى الاستفادة من الانتفاع المجاني بعدما يتحمل آخرون تكاليفها. نظرا لأن جميع الأفراد لديهم نفس الحافز، فإن الاعتماد على السوق وحده لن يكون كافيا لتوفير السلع العامة بكميات كافية (Samuelson 1954:P.387-89). من الناحية الاقتصادية، يشير مصطلح المنتفع المجاني (الراكب الحر Free Rider) إلى الأشخاص الذين يستفيدون من الخدمات العامة دون أن يسهموا بمقابل ضرائبها (Rutherford 1995:P.159). لهذا السبب، فشل السوق بتوفير السلع العامة بكميات فعالة. الأسئلة الأساسية تتمثل في كيفية تحديد وتوفير السلع العامة وتوزيع تكاليفها بين السلطات الحكومية.

مشكلة إعلان التفضيلات في الاقتصاد العام معروفة، إذ يصعب تحديد كمية الخدمات العامة المطلوبة. بينما يمكن للأسواق تحديد الكميات الدقيقة للسلع الخاصة من خلال توازن العرض والطلب، فإن هناك صعوبة في تطبيق نفس المبدأ على السلع العامة. وبالتالي، يجب على صناعات السياسات تقدير المستويات

المناسبة لتوفير هذه الخدمات بناء على التكاليف والتفضيلات العامة. على الرغم من أن الانتخابات واستطلاعات الرأي يمكن أن تؤثر في بعض القرارات، إلا أن السياسيين قد يتبعون أجنداتهم الخاصة التي لا تتوافق دائما مع المصلحة العامة (Ahmad, Hewit, and Ruggiero 1997:P.30). سامويلسون يؤكد أنه من الصعب جدا أن نجد حلا سوقيا لتوفير السلع العامة، لأنه من الصعب معرفة تفضيلات المستهلكين الحقيقية تجاه هذه السلع بسبب مشكلة الانتفاع المجاني. ما يعنيه هنا بحل السوق في الاقتصاد المحلي هو تبني سياسة لامركزية. وذلك بسبب عدم وجود وسيلة فعالة لجباية الضرائب من المستهلكين (Samuelson 1954:PP.387-389).

وعلى هذا الأساس، يجادل تيبوت بأنه على الرغم من عدم وجود حل على المستوى الوطني، يمكن إيجاد حلا محليا لتوفير السلع العامة المحلية، يقترح تقديم مجموعة مختلفة من السلع العامة والضرائب من قبل السلطات المحلية والإقليمية. يتمكن الأفراد من اختيار الإقليم الذي يتناسب مع تفضيلاتهم من خلال التصويت بأقدامهم (حرية التنقل)، مما يكشف عن مطالبهم الحقيقية للسلع العامة ويحل مشكلة الإعلان التفضيلات. لكن هذا ليس حلا واقعا خاصة بالنسبة للدول النامية، لأن التنقل بين الأقاليم صعب وليس سهلا. كما يجادل بأن الجمع بين تنوع الخدمات مع تنقل المستهلك يمكن أن يؤدي إلى أمثلية باريتو في توفير الخدمات (Tiebout 1956:P.416-424). بعبارة أخرى، التخصيص المجدي هو أمثلية باريتو إذا لم يكن هناك تخصيص آخر ممكن يجعل كل مستهلك على الأقل فضلا دون أن يتأثر وضع الآخرين سلبا (Bewley 1981:P.715). يعتمد نموذج تيبوت على الافتراضات التالية: (١) أن المستهلك (الناخب) سينتقل إلى مجتمع يتناسب مع تفضيلاته (٢) أن المستهلك يجب أن يكون لديه معرفة كاملة بالاختلافات بين أنماط الإيرادات والنفقات في الولايات المختلفة ويتفاعل وفقا لهذه الاختلافات (٣) هناك عدد كبير من المجتمعات التي يمكن للمستهلكين اختيار العيش فيها (٤) يتم تعريف الحجم الأمثل للمجتمع الاقتصادي على أنه العدد الذي يمكن توفير السلع العامة له بأدنى تكلفة متوسطة (٥) المجتمع الذي يقع تحت نقطة الحجم الأمثل يسعى لجذب سكان جدد لتقليل تكاليفه، في حين يسعى المجتمع الذي يتجاوز هذه الحجم إلى تقليل عدد سكانه. وعندما يكون الحجم الأمثل، يتم بذل جهد للحفاظ على الحجم الحالي للولاية (Plaček et al. 2020:P.2).

ومع ذلك، انتقد بيولي فرضيات تيبوت وحدد الشروط التالية لكفاءة فرضية تيبوت. أولا، أن فرضية تيبوت فعالة فقط في حالة الخدمات العامة البحتة وليس السلع العامة البحتة. السلع العامة البحتة تشمل الحالات التي تكون فيها التكلفة مستقلة عن حجم السكان، بينما تشمل الخدمة العامة البحتة الحالات التي تكون فيها التكلفة متناسبة مع حجم السكان. ثانيا، يجب أن يتساوى عدد الولايات مع عدد تفضيلات الأسر. إذا وجد شخص أن كل أسرة تمتلك تفضيلا فريدا، فسيكون هناك ولاية واحدة لكل أسرة. فإن هذين الشرطين يجعلان فرضية تيبوت غير جاذبة للسؤال الأساسي حول الكفاءة (Bewley 1981:P.724-727). وبهذا، يمكن القول بأن فرضيات تيبوت لا تزال على مستوى نظري وليس لها تطبيق عملي.



بحث مانكور أولسون العلاقة بين حدود اختصاص الحكومات وتوفير السلع العامة، ضمن إطار اللامركزية المالية من أجل توجيه الموارد بكفاءة وتحقيق توزيع عادل لفوائد السلع العامة. وقد حدد ثلاث علاقات محتملة: (١) تمتد فوائد السلع العامة إلى ما وراء الحدود الحكومية التي توفرها (٢) السلع العامة تفيد فقط مجموعة محددة من السكان داخل حدود الحكومة. (٣) تطابق حدود السلع العامة مع حدود الحكومة. في الحالات التي تتجاوز فيها فوائد السلع العامة حدود الحكومة، تنشأ عدم الكفاءة الاقتصادية بسبب التأثيرات الثانوية بين الحكومات الإقليمية. وبالمثل، عندما تفيد السلع العامة مجموعة محددة من السكان فقط، فإن توفيرها محليا يمكن أن يضر عددا أكبر من الأشخاص بدلا من أن يساعد. ولمعالجة هذه القضايا، يقترح أولسون مفهوم "التكافؤ المالي" (fiscal equivalence)، الذي يقترح أنه يجب أن يتوفر كيان حكومي منفصل بحدود فريدة لكل سلعة عامة مميزة. هذا المفهوم يضمن توافقا مباشرا بين المستفيدين من السلعة العامة وأولئك الذين يساهمون في تمويلها. لتحقيق هذا الهدف، يتعين التأكيد على ضرورة وجود تشريعات مشتركة تنظم الاختصاصات بدلا من التحكم المركزي أو السيطرة المحلية الحصرية. ويؤكد على أن كل من المركزية واللامركزية يمكن أن يؤديان إلى عدم الكفاءة، ويسلط الضوء على أهمية التنسيق في توفير وتمويل السلع العامة لتحقيق الكفاءة وتجنب التأثيرات السلبية الناجمة عن التأثيرات الثانوية بين الحكومات الإقليمية (Olson 1969:P.482-483).

يؤكد موسغريف في كتابه المؤثر (Theory of public finance) على الدور المهم للحكومة في معالجة فشل السوق في توفير السلع العامة، وتعزيز عدالة توزيع الدخل، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي (في إطار الاقتصاد الكينزي أساسا). وفقا لرؤية موسغريف، عندما يفشل نظام السوق في معالجة مشاكل السلع العامة، يجب على الحكومة التدخل وتنفيذ السياسات المناسبة لتصحيح هذه الإخفاقات (Cited In: Oates 2005:P.350). إن فكرة فشل الأسواق تتجلى في عدم استعداد المستهلكين للكشف عن تفضيلاتهم من خلال الشراء، حيث يمكنهم استهلاك السلع مجانا بمجرد شرائها من قبل الآخرين (الانتفاع المجاني) (Bennett 1990:P.694). الافتراض الأساسي لموسغريف هو أن الحكومات تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاجتماعية، سواء كان ذلك بدافع الخير العام أو تحت ضغوط الانتخابات في نظام ديمقراطي (Oates 2005:P.350). وهو يقسم المالية العامة إلى ثلاثة فروع رئيسية هي الاستقرار الاقتصادي وتوزيع الدخل وتخصيص الموارد. ويؤمن بأن هناك حاجة لتنوع في سياسات تخصيص الموارد بين الأقاليم وفقا لتفضيلات سكانها، بينما يتعين على المستوى المركزي تحمل المسؤولية الرئيسية لتحقيق أهداف توزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي (Musgrave 1959:P.181-182). وتعد هذه الفئات الثلاث وظائف اقتصادية رئيسية للحكومة التي تؤثر على مركزية او لامركزية الاختصاصات المالية.

**أولا: وظيفة الاستقرار الاقتصادي**، يشير الجيل الأول من النظرية إلى ضرورة تنسيق السياسات المالية والنقدية من قبل الحكومة الوطنية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي (Feng et al. 2013:P.576). يهدف ذلك إلى خلق بيئة اقتصادية مواتية للأعمال وضمان استخدام فعال للموارد وتعزيز النمو الاقتصادي

والاستقرار النقدي (Uhoda 2020:P.93). والسياسة النقدية والمالية تعدا أدوات رئيسية لضمان الاستقرار الاقتصادي. تتعلق الاول بتحديد أسعار الفائدة وزيادة المعروض النقدي، مما يؤثر على سلوك الاقتصاد بما في ذلك استهلاك الأسر والاستثمار والقدرة التنافسية للشركات والدين العام وسياسات القطاع المصرفي. أما السياسة المالية فتتضمن إعداد الميزانية وتوزيع الموارد بين مختلف البرامج، وتعكس أهمية الموارد المجمعة من القطاع الخاص إلى القطاع العام والسياسات الضريبية المعتمدة. لذا، يؤكد الأدب الاقتصادي على أهمية هذه الوظائف على أعلى مستوى من السلطة (Uhoda 2020:P.94).

ويعود ذلك جزئياً إلى المشاكل المحتملة التي يمكن أن تنشأ عندما تكون للسلطات الإقليمية سيطرة مستقلة على الموارد المالية. في هذه الحالة، قد تجد الحكومات الإقليمية حافزا لتمويل احتياجات الإنفاق الخاصة بها عن طريق طباعة النقود بالقدر الذي تحتاجه، مما يؤدي إلى تضخم مفرط وعدم الاستقرار في أسعار الصرف. هذا الأمر يعيق قدرة الحكومات الإقليمية على استخدام الأدوات النقدية لإدارة الاقتصاد الكلي (Oates 2005:P.351). كذلك، تواجه الحكومات الإقليمية، باعتبارها اقتصادات صغيرة ومنفتحة، تحديات عند محاولتها تحقيق الاستقرار في اقتصاداتها خلال فترات الانكماش. عندما تضخ الأموال أو تخفض الضرائب على استقرار الاقتصاد الكلي، يمكن للدخل المولد أن ينتقل بسهولة إلى مناطق أخرى. نظرا لأن رأس المال متنقل ولم يبق سوى جزء صغير من رأس المال المتراكم داخل الحكومة الإقليمية. وهذه المشكلة المتمثلة في هروب رؤوس الأموال بسبب حجمها وانفتاحها تجعل من الصعب على الحكومات الإقليمية أن تنفذ بفعالية السياسات والإجراءات ضد التقلبات الدورية للاقتصاد (Oates 1972:P.4-5). ولم تعد عجز السياسات المالية على الصعيد الإقليمي مرغوبة (Smoke 2001:P.4). الاقتراض المحلي يمكن أن يؤدي إلى زيادة التضخم بزيادة النقد المتدفق إلى الاقتصاد المحلي.

**ثانياً: وظيفة إعادة التوزيع،** تشير هذه الوظيفة إلى توزيع الدخل بشكل منصف بين السكان. واستخدام الحكومة الوطنية لصلاحياتها الضريبية والإنفاق لإعادة توزيع الثروة على المجتمعات المحلية. وتتضمن هذه السياسات مثل التحويلات النقدية إلى الأقاليم والإعانات المختلفة. الغرض من وظيفة إعادة التوزيع هو تصحيح التوزيعات الأولية للدخل بين المواطنين ويشمل الضمان الاجتماعي، وضرائب إعادة التوزيع مثل ضريبة الدخل التصاعدية، وسياسات مكافحة الفقر (Musgrave and Peggy B. Musgrave 1989:P.11). وينبغي أن تتولى الحكومة الوطنية عملية إعادة توزيع الثروة بشكل عادل، ونظرا لآثار غير المباشرة بين الأقاليم في توفير السلع والخدمات العامة يمكن أن تجعل هذه وظيفة على المستوى الحكومات المحلية غير فعالة (Slavinskaite 2015:P.89).

وتعد الأدبيات الكلاسيكية أن الضرائب التصاعدية يجب أن تكون من اختصاص الحكومة الوطنية لكي تكون فعالة (Uhoda 2020:P.102). لأن الولايات ذات استراتيجيات إعادة التوزيع صارمة ستجذب الفقراء من ولايات أخرى ويدفع الأغنياء إلى ولايات أخرى. وبالتالي، يعرقل النشاط الاقتصادي من حيث المكان (McLure 1999:P.6; Steiner 2005:P.15). مثل ضريبة الدخل الشخصي، يجب أن

تكون مسؤولية الحكومة الوطنية لإعادة توزيع الدخل بما يتوافق مع أهدافها. وفقا لمنطق تبيوت، يقوم المستهلكون بالبحث بين مختلف المناطق للعثور على منطقة تناسب تكلفة الخدمات العامة (الضرائب) مع احتياجاتهم بشكل أفضل. وقد تجد الحكومات الإقليمية نفسها في وضع غير مرغوب فيه عندما تحاول زيادة إيراداتها عن طريق فرض ضرائب على الأثرياء وتوزيعها على الفقراء حيث تفقد السكان الأغنياء إلى مناطق أخرى ويجذب السكان الفقراء. لتجنب هذا، يجب تخصيص ضريبة الدخل الشخصي التصاعدي للحكومة الوطنية (Brand 2006:P.82-83). ويلاحظ ريمي برودوم أن لامركزية هي إعادة التوزيع غير فعالة، لأن التفاوتات في الدخل على مستوى البلاد لا يمكن تصحيحها من قبل الحكومات المحلية. وحتى في حالة انعدام التنقل، يمكن الدفاع عن سياسات مركزية لإعادة التوزيع من أجل العدالة في الفرص والتماusk الوطني (Prud'homme 1995:P.202).

لمفهوم إعادة التوزيع بعدان، العدالة على المستوى الافراد و بين الولايات. يهدف الأول إلى ضمان حد أدنى من المستوى المعيشي للمواطنين، دون تفضيل السلع العامة على السلع الخاصة. ويهدف الأخير إلى تحقيق درجة معينة من تكافؤ القدرة المالية عبر الولايات، حتى تتمكن الحكومات الفقيرة من توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات العامة (Uhoda 2020:P.102). وتشير باول سموك إلى أن تكليف الحكومة الفدرالية بمسؤولية إعادة التوزيع يتيح لها فرصة إعادة توزيع الموارد بين الولايات الغنية والفقيرة، ولكن برامج إعادة التوزيع المحلية التمييزية قد تسبب مشاكل، حيث يمكن أن يترك الأثرياء والشركات الولاية التي تُجرى فيها إعادة التوزيع، بينما يسعى الفقراء للانتقال إلى تلك الولايات للحصول على المزايا، مما يؤدي إلى ضعف قاعدة إعادة التوزيع (Smoke 2001:P.5).

ويشير أوتس إلى أن تقسيم القطاع العام إلى الفئات المقترحة (من قبل موسغريف) قد يكون مفيدا من الناحية النظرية، لكنهم ليسوا مستقلين تماما. فتأثير قرارات الإنفاق في القطاع العام يؤثر عادة على توزيع الدخل وحالة الاقتصاد الكلي، مما يتطلب تنسيقا بين قرارات الإنفاق والضرائب على مستويات مختلفة من الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (Oates 2011:P.5). وبحسب أوتس، فإن بعض الوظائف الحكومية، مثل استقرار الاقتصاد الكلي وتوزيع الدخل، يجب أن تظل من مسؤولية الحكومة المركزية. وذلك لأن الحكومات الإقليمية والمحلية تفتقر إلى الأدوات النقدية وأدوات سعر الصرف اللازمة لإدارة اقتصاداتها بفعالية، لا سيما في الاقتصادات الإقليمية شديدة الانفتاح (Oates 2004:P.14). وبالمثل، توزيع الدخل قد يؤثر سلبا على تنقل الوحدات الاقتصادية؛ فالدعم القوي للأسر ذات الدخل المنخفض قد يجذب المزيد من الفقراء ويشجع هجرة الأفراد ذوي الدخل المرتفع الذين يمكن أن يتجنبوا الأعباء الضريبية، مما يجعل تدخل الحكومة المركزية ضروريا لمواجهة هذه التحديات (Oates 1999:P.1121). من وجهة نظر الفدرالية، ينبغي أن يكون مبدأ إعادة التوزيع يعكس الروح الفدرالية بأنه لا ينبغي حرمان مواطنيها من حقهم في الاستفادة من ثروة الأمة.

**ثالثاً: وظيفة التخصيص**، تشير هذه الوظيفة إلى توفير السلع والخدمات العامة وتصحيح أوجه القصور في الأسواق الخاصة (Thiessen 2006:P.193). اقترح موسغريف أن كلا المستويين الحكوميين (المستوى المركزي والمحلي) يجب أن يشتركا في وظيفة التخصيص - (Musgrave 1959:P.179) (183). يهدف ذلك إلى تمكين المستوى المحلي من القيام بوظيفة التخصيص وفقا لتفضيلات مواطنيه. بتحديد وظيفة التخصيص على المستوى المحلي تكون الوحدات الإدارية القريبة من السكان قادرة على تناسب الإيرادات المتاحة واحتياجاتهم، مما يزيد من الكفاءة على المدى الطويل، لأن السلطات المحلية تتمتع بموقع أفضل لفهم التفضيلات المحلية للخدمات العامة وأنواع الضرائب والرسوم التي تمول تلك الخدمات (Lkhagvadorj 2010:43). ومن أجل التخصيص الفعال للموارد يقول موسغريف: "على الرغم من أن السلع الاجتماعية متاحة بالتساوي لأولئك المعنيين، إلا أن منافعتها قد تكون محدودة من الناحية المكانية" (Musgrave and Peggy B. Musgrave 1989:P.8). لهذا، قد توفر الحكومات الوطنية السلع العامة التي تعود بالفائدة على إجمالي السكان في الدولة بينما تنتج الحكومات المحلية سلعاً اجتماعية محلية لولايتها (Slavinskaite 2015:P.89). من المنظور الفدرالية المالية، يمكن فقط للجانب التخصيص أن يبرر وجود الحكومات دون الوطنية (Groenendijk 2002:P.5). كما قال أوتس: "يتشكل الخيار اللامركزي في القطاع العام في فرع تخصيص لموسغريف" (Oates 1977:P.5).

يشير موسغريف إلى أهمية السماح بتبني سياسات لامركزية من قبل الحكومات دون الوطنية، لتعبر عن تفضيلات سكانها (Cited in: Ebel and Yilmaz 2002:P.11). تم تطوير نظرية الفدرالية المالية واللامركزية في كتاب والاس أوتس (Fiscal Federalism 1972) إذ أنه يقدم نظرية اللامركزية (decentralization theorem) والتي تجادل بأن "في حالة عدم وجود وفورات في التكلفة (اقتصاديات الحجم) و التأثيرات الثانوية بين الحكومات الإقليمية (تسرب منافع السلع العامة المحلية الى الأقاليم الأخرى) بين الولايات الناتجة من التوفير المركزي لسلعة عامة محلية، فإن مستوى الرفاهية سيكون دائما على الأقل مرتفعا أو أعلى عندما تحدد كل ولاية بشكل مستقل مستويات استهلاك ذات كفاءة باريتو (اللامركزية)، مما لو تم الحفاظ على مستوى موحد من الاستهلاك عبر جميع الولايات (المركزية). بمعنى آخر، إذا لم تكن هناك وفورات الحجم والتأثيرات الثانوية بين الحكومات الإقليمية، فسيكون نواتج النمط اللامركزي تعزيز الرفاهية العامة، لأنها يأخذ في الحسبان الاختلافات في التفضيلات عبر الولايات، على عكس النهج المركزي الذي يفرض مستوى موحد من الاستهلاك عبر جميع الولايات (Oates 1972:P.54, 2008:P314).

وقال (أوتس) "يجب توفير كل خدمة عامة من قبل الولاية التي لها سيطرة على الحد الأدنى من المنطقة الجغرافية التي من شأنها استيعاب فوائد وتكاليف هذا التوفير (Oates 1972:P.55). وهذا يعني تخصيص وظائف مثل الأمن القومي والدفاع إلى المركز وجمع النفايات والحماية من الحرائق على المستوى المحلي مثلا (Shah 2004:P.8). الفدرالية المالية تتناول وظيفة التخصيص من خلال توفير

إطار معياري للمسؤوليات الوظيفية للمستويات المختلفة من الحكومات في إطار القطاع العام، بما في ذلك توزيع الإنفاق والإيرادات، بالإضافة إلى المنح بين الحكومات وسلطات الاقتراض.

**في جانب الإنفاق:** تحديد المسؤولية الحكومية للخدمات العامة يجب أن تستند إلى كيفية تحقيقها للمعايير الأساسية للأداء المالي؛ والكفاءة الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل، واستقرار الاقتصاد الكلي. والكفاءة الاقتصادية تعني بتقديم الخدمات وتلبية احتياجات وتفضيلات السكان بأقل تكلفة ممكنة (Courchene et al. 2000:P.88). في مناقشته حول اللامركزية في الأنظمة الفدرالية، أكد أوتس أن الحل اللامركزي لمسألة تخصيص الموارد وتوفير الخدمات العامة هو الخيار المفضل في النظام الفدرالي (Oates 1977:P.5-6). وهذا يعني يجب أن يتم توفير كل خدمة عامة من قبل السلطة التي تتحكم في أدنى منطقة جغرافية يمكنها استيعاب الفوائد والتكاليف لتلك الخدمة، لأن: (١) الحكومات المحلية (الإقليمية) تفهم تفضيلات السكان المحليين. (٢) اتخاذ القرارات المحلية مستجيب لاحتياجات الأفراد الذين يتوجهون إليهم الخدمات، مما يشجع على المسؤولية المالية والكفاءة، خاصة إذا كان الإيرادات لامركزية أيضا. (٣) تتم إلغاء الجهات الحكومية غير الضرورية في توفير السلع والخدمات. ويتم تعزيز التنافس والابتكار بين السلطات المحلية (Oates 1972:P.55). فبناء على ما أشار إليه أوتس، تُفضل اللامركزية عندما يكون هناك عدم تجانس في تفضيلات المواطنين عبر الولايات، ويُفضل التوفير المركزي للسلع العامة عندما يكون هناك تجانس في التفضيلات عبر الولايات، وعندما تكون التأثيرات الثانوية بين الحكومات الإقليمية موجودة. وهذا يعني أن الحكومات الإقليمية تكون في وضع أفضل لتلبية مجموعة متنوعة من المطالب المحلية عند تقديم الخدمات العامة ضمن اختصاصاتها الجغرافية. وصحة هذا النهج تعتمد على عوامل تتدخل في مركزية السلطات وتبررها وهي عدم وجود التأثيرات الثانوية بين الحكومات الإقليمية؛ ووجود وفورات أو اقتصاديات الحجم (Brand 2006:P.76; Thießsen 2005:P.10).

التأثيرات الثانوية بين الحكومات الإقليمية يسمى أيضا بالعوامل الخارجية (Spillover effects or Externalities)، هي تكاليف أو فوائد لسلع وخدمات الحكومة المحلية للمقيمين في ولايات أخرى، مما يخلق تحديات في النظام الفدرالي، لأنها تؤدي إلى فوائد (الاثار الإيجابية) أو تكاليف (الاثار السلبية) تمتد عبر الحدود الجغرافية للولايات (Hyman 2010:P.716-17). الأمثلة هي تكلفة التحكم في تلوث الهواء والماء وتكلفة تعليم الطلاب الذين ينتقلون إلى مناطق أخرى بعد تخرجهم، وعندما يجذب مستشفى متقدم مرضى من خارج الإقليم التي يعمل فيها (Ahmad and Craig 1997:P.82). والأقاليم عموما ليس لديها دافع قوي للاستثمار في الخدمات العامة التي تتجاوز الفوائد المباشرة لها داخل حدودها. ولكن، يمكن أن يتم التحفيز للاستثمار عن طريق توفير تعويضات، تعوضهم عن التأثيرات السلبية من خلال منح ممانلة أو عبر اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الولايات. مثلا فيما يتعلق بمسألة التلوث، يجب على الولاية المسببة للتلوث تحمل تكاليف الأضرار البيئية التي تسببها (Boadway and Shah 2009:P.326).

وتشير اقتصاديات الحجم (Economies of scale) الى أن بعض الخدمات العامة تتطلب حداً أدنى من الإنتاج لتحقيق أقل متوسط تكلفة للوحدة أو قريباً منها. أي تكاليف الخدمات العامة تنخفض بزيادة عدد المستفيدين، وتفضل التوصيات تتعلق بالسياسات العامة، مركزية الخدمات العامة عندما يتم تحقيق وفورات في التكاليف من وفورات الحجم، وتفضل اللامركزية إذا فشلت المركزية في تحقيق مزايا التكلفة (Oates 1972:P.37). لذلك يواجه صانعو القرار معضلة في الاختيار بين الديمقراطية (وجود الولايات كثيرة) التي تكون أقرب إلى المواطنين أو تقليل عدد الولايات للاستفادة من اقتصاديات الحجم. وفيما يتعلق بالفوائد المتأتية من اللامركزية، يرى أوتس إمكانية زيادة كفاءة مستويات الإنتاج العام، لأن قرارات الإنفاق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتكاليف الموارد الحقيقية (Oates 1972:P.12-13). اقتصاديات الحجم تعبر عن العلاقة بين حجم الإنتاج وأقل تكلفة ممكنة، ينخفض متوسط تكلفة بشكل عام مع زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى وفورات في التكلفة تُعرف باسم وفورات الحجم. يمكن لعوامل مثل التخصص، والتقدم التكنولوجي، واكتشافات الموارد، أو الاستخدام الأفضل للموارد أن تساهم في وفورات الحجم من خلال تعزيز الإنتاج. وفي المقابل، يمكن عدم وجود وفورات الحجم أن يؤدي إلى ارتفاع متوسط التكاليف (Britannica 2011).

وعندما يتعلق الأمر بالمبادرات التي تهدف إلى تحقيق العدالة، مثل الرعاية الاجتماعية أو إسكان ذوي الدخل المنخفض، فإن هذه المبادرات يجب أن تكون مسؤولية الحكومة المركزية. الحكومات المحلية أو الإقليمية ليست مجهزة عادة للحفاظ على برامج مستقلة من هذا النوع، لأنها يمكن أن تؤدي إلى تدفق الأفراد المحتاجين من مناطق أخرى ووضع عبئاً ضريبياً أثقل على المقيمين. ومع ذلك، يمكن للحكومات المحلية أن تلعب دوراً في التنفيذ نظراً لمعرفتها الأفضل بديناميكيات الفقر المحلية. ومع ذلك، فإن بعض الحكومات دون الوطنية تعمل على إنشاء وتمويل سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بها، طالما أنها تتماشى مع المعايير الوطنية. علاوة على ذلك، فإن النفقات المتعلقة باستقرار الاقتصاد، مثل الاستثمارات الكبيرة أو تعويضات البطالة، تُنسب إلى الحكومة المركزية. وتفتقر الحكومات الإقليمية والمحلية عادة إلى القدرة على التأثير على تشغيل العمالة أو الطلب الكلي بشكل كبير، نظراً لترابطها الاقتصادي مع السياق الوطني الأوسع (Courchene et al. 2000:P.89).

**فيما يتعلق بتخصيص الإيرادات:** تتضمن مسألة تخصيص الضرائب تحديد مصادر الدخل التي ينبغي تخصيصها للحكومات المحلية وأي الضرائب يجب أن تظل ضمن اختصاص الحكومة الوطنية. وفي هذا الصدد، يسلط موسغريف الضوء على النقاط التالية في تخصيص الإيرادات: (1) يجب على الحكومة الإقليمية تجنب فرض الضرائب على قواعد الضريبة المتنقلة (مثل ضريبة الدخل الشخصي ودخل الشركات). إذ أن الضرائب التي لا تمثل الفوائد المستمدة من الخدمات قد تسبب تشوهات مكانية للنشاط الاقتصادي، الأفراد والشركات متنقلون وسيختارون المنطقة ذات النظام الضريبي الأكثر فائدة لهم. (2) قد تتجنب الحكومات المحلية تطبيق الضرائب التصاعدية، خاصة عندما تتم معالجة إعادة توزيع الدخل مركزياً. وذلك لأن الضرائب التصاعدية يمكن أن تؤدي إلى تحويل الاستثمارات ورأس المال والموارد

البشرية ذات المهارات العالية الى أماكن أخرى.(3) ومن أجل توزيع الموارد بشكل فعال، يجب على الحكومات دون الوطنية تمويل الخدمات العامة من خلال فرض الضرائب التي توفر فوائد مباشرة لمواطنيها، مثل ضرائب السيارات والأماك (4) تحتاج الحكومات دون الوطنية إلى موارد كافية إذا تم تخصيص خدمات إعادة التوزيع الحيوية لها، مثل التعليم والرعاية الصحية. يمكن أن تكون مصادر الإيرادات الخاصة المحتملة لتحقيق هذا الهدف تكون في ضريبة الدخل (المضاف على القاعدة الضريبية الوطنية)، وضريبة المبيعات. وبما أن الإيرادات تتبع الوظائف، كقاعدة عامة، فإن التخصيص المناسب لمصادر الإيرادات سيعتمد على مستوى المسؤوليات الوظيفية على المستويات دون الوطنية. (5) ينبغي أن تكون الضرائب التي تخدم غرض إدارة الاقتصاد الكلي أو تحقيق الاستقرار المركزية، مثل الضرائب المفروضة على الشركات، لمنع الاختلالات المالية. علاوة على ذلك، إذا فرضت أقاليم مختلفة معدلات ضريبية متفاوتة في حالة لامركزية هذه الضرائب، فمن المرجح أن تتضاءل فعالية هذه الضرائب في التأثير على الاقتصاد ككل. ويلزم حماية وظيفة الاستقرار الاقتصادي للحكومة بتعديلات الضريبية للتقلبات لاقتصادية الدورية. (6) ولابد من تخصيص الضرائب ذات القواعد الضريبية الموزعة بشكل غير متساوي بين مختلف الأقاليم إلى الحكومة الوطنية من أجل تجنب التثوهات في تخصيص الإيرادات بين مختلف الأقاليم. الضرائب على الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن هي أمثلة على هذه الضرائب. يمكن تبرير مركزية الموارد الطبيعية لأسباب تتعلق بالعدالة في تخصيص الإيرادات. إلا أن هذا القرار قد يخلق شعورا بمصادرة الملكية في الأقاليم التي تمتلك هذه الموارد.

وفي النتيجة يمكن القول بأن نظريات الجيل الأول ركزت على المتغيرات الاقتصادية في توزيع المسؤوليات مع التركيز على لامركزية الإنفاق في حالة عدم وجود اقتصاديات الحجم والتأثيرات الثانوية بين الحكومات الإقليمية. والمعيار الأساسي هو الكفاءة الاقتصادية والعدالة. وتعالج الاختلالات المالية (عدم توافق بين الموارد المتاحة ووظائف الإنفاق) من خلال التحويلات والمنح الحكومية. ونظريات الجيل الثاني تطورت لتعالج التعقيدات السياسية ولا تُعتبر اللامركزية في تقديم الخدمات المحلية مسألة اقتصادية فقط، بل تمتد إلى السلطات السياسية والمالية، يتم مراعاة العوامل التاريخية والتقاليد السياسية والمتغيرات الديموغرافية في توزيع المسؤوليات (Dafflon 2006:P.285). ويدرك موسغريف تعقيدات الفدرالية ويؤكد أن الاختيار بين النهج المختلفة ليس مسألة مالية فحسب، بل يتعلق أيضا بتفسير الطبيعة الفدرالية مع مراعاة الاعتبارات السياسية إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية (Musgrave 1959:P.183).

### الفرع الثاني: نظريات الجيل الثاني للفدرالية المالية

ظهرت نظريات الجيل الثاني من الفدرالية المالية في سياق عمليات العولمة، عندما ينمو الاقتصاد العالمي وتصبح المجتمعات معقدة وتزد من ترابطها فيما بينها بسبب التنمية في عالم الاتصالات (Slavinskaitė, Liučvaitienė, and Gedvilaitė 2019:P.259). وإن تنوع الدراسات يجعل من الصعب وصف نظريات الجيل الثاني بطريقة بسيطة، لأنها منظورات تتنوع في القضايا التي تتناولها والطرق التحليلية التي تستخدمها (Oates 2005:P.356). لقد جعل الباحثون من نظريات الجيل الثاني الفدرالية المالية



موضوعا متعدد التخصصات التي ساهم في تشكيله مجموعة واسعة من التخصصات وتتضمن الإدارة، والسياسة العامة، والعلوم السياسية، والاقتصاد. ولم يعد هذا الموضوع مقتصرًا على المجال الفرعي للمالية العامة (Chandra Jha 2015:P.244). وتميل الدراسات الاقتصادية في الأمور المالية إلى التركيز بشكل كبير على مسائل الكفاءة والعدالة، بينما تركز الدراسات السياسية والقانونية بشكل أكبر على أهمية المسؤوليات والتنسيق. وتقدم تقيما نقديا للأطر القانونية الموجودة وكيفية تنفيذها في ضوء المبادئ الدستورية الأساسية للاستقلالية والتضامن (Valdesalici 2018:P.13). وبالنسبة للعديد من الباحثين، تبني وتتساءل نظريات الجيل الثاني عن بعض الفرضيات لنظريات الجيل الأول على النحو التالي (Weingast 2007:P.1).

أولا، يرى الباحثون من الجيل الثاني أن الدواء الشافي لتقديم الرعاية الاجتماعية والسلع العامة بكفاءة لا يعتمد حصريا على المركزية واللامركزية المالية، بل يتعلق بشكل أساسي بطبيعة الإجراءات أو السياسات التي يتم تنفيذها. لذلك، يرى أوتس أن النماذج النظرية في الجيل الثاني تُظهر كيف أن المستويات اللامركزية للحكومة لديها حوافز قوية لنهب الموارد المالية بطرق تضر بأداء القطاع العام وربما الاقتصاد بأكمله. على سبيل المثال، مسألة قيود الميزانية الناعمة (Oates 2008:P.319). تم تقديم مفهوم "قيود الميزانية الناعمة" لأول مرة من قبل يانوس كورناي في بحثه الأساسي حول سلوك الشركات المملوكة للدولة في الدول الاشتراكية، قدم كورناي مسألة تتعلق بالقيود المفروضة بشكل أساسي على هذه الشركات لمنعها من التعرض لخطر الإفلاس. وتم توسيع المصطلح ليشمل أي كيان يعمل تحت توقع وجود كيان تتعهد بتغطية خسائره المالية، بما في ذلك الحكومات دون الوطنية التي تتوقع أن تقوم الحكومة الوطنية بإنقاذ المالي في الطرف الصعبة. ويشير المصطلح إلى حالة يمكن فيها الحكومات الإقليمية التلاعب بوصوله إلى الأموال بطرق غير مواتية. يحدث ذلك عندما لا يكون هناك سقف محدد مسبقا على الموارد المتاحة للحكومات الإقليمية (Kornai, Maskin, and Roland 2003:P.1096; Rodden, Eskeland, and Litvack 2003:P.7)

في ظل قيود الميزانية الناعمة، يمكن للحكومات المحلية أن تجد دوافع قوية لتوسيع برامجها وإنفاقها بشكل يفوق إمكاناتها. وبالرغم من أن الحكومة الوطنية قد تعلن عن نيتها عدم تنفيذ إنقاذ مالي، إلا أن المسألة الرئيسية تكمن في مدى قدرتها على الالتزام بتجنب تلك الإجراءات المالية (Oates 2008:P.320). في ظل بعض الظروف، قد تقرر الحكومة الوطنية أنه من الأفضل توفير الإنقاذ المالي اللازم بدلا من الوفاء بالتزامها السابق بالامتناع عن عمليات الإنقاذ (Oates 2005:P361). مثلا، عندما تكون الحكومة الوطنية ضعيفة سياسيا وتعتمد على تحالف وطني في تشكيل الحكومة، قد يصعب على الحكومات الفدرالية رفض عمليات الإنقاذ المالي، وقد تتحمل الحكومة الفدرالية ديونا أو تقدم قروضا للحكومات الإقليمية لتجنب الأزمات المالية (Chandra Jha 2015:P.250). يرى إريك وبيلز، يمكن أن تكون الحكومة الفدرالية الضعيفة في رفض عمليات الإنقاذ، في حالة قواعد الائتلاف على المستوى الوطني والاعتبار

الانتخابي للانتلاف الحاكم (Wibbels 2003:P.475-508). في سياق سياسي صريح، يمكن لحكام الأقاليم نقل اللوم عن وضعهم المالي المتردي إلى المسؤولين في الحكومة الوطنية. (Oates 2008:P.320).

تعتقد نظرية فدرالية المحافظة على السوق أن اللامركزية المالية هي آلية مقيدة مرغوبة لتقليص الحجم الموسع للحكومة الوطنية؛ وتقدم بدائل جزئية أو ربما كاملة للقيود المالية الصريحة على سلطاتها الضريبية. وهذه الآلية المقيدة للحكومة الوطنية تحظى بتقدير كبير لدى وينغاست "في غيابها (اللامركزية المالية)، قد تكون الحكومة الوطنية في وضع يمكنها مصادرة ثروة الحكومات دون الوطنية، فضلا عن تشويه نظام السوق الفعال (Wittman and Weingast 2006:P.8). نظرية الفدرالية المحافظة للأسواق تهتم بشكل أساسي بمعالجة الآثار السلبية لتوسع القطاع العام نتيجة تركيز السلطات. التركيز الرئيسي لهذه النظرية هو تعزيز المنافسة الصحية بين الاقاليم. وتؤيد هذه النظرية السوق المشترك، حيث لا توجد قيود على حركة السلع داخل البلاد. ولتحقيق ذلك، تقترح النظرية إرشادات محددة: يجب على الحكومات الإقليمية أن تتحمل مسؤولية جميع جوانب التنظيم الاقتصادي وتطويره (الانفاق والضرائب). وينبغي للحكومة الفدرالية التركيز على الأسواق الحرة على مستوى الدولة والتنقل الحر للعوامل والسلع والخدمات. وتؤكد النظرية على أهمية أن تفرض الحكومة الفدرالية قيود الميزانية الصعبة على الحكومات الإقليمية. ومع ذلك، تحذر بوضوح من المشكلات المحتملة التي يمكن أن تنشأ نتيجة للقيود الرسمية المفروضة من قبل حكومة فدرالية قوية بل يجب فرضه من خلال نظام السوق (Weingast 1995:P.4).

يبدو أن المفهوم سليم من الناحية النظرية، لكونها غير قابلة للتطبيق في الدول النامية بسبب الاعتماد الكبير على التحويلات الفدرالية ونقص المصادر الضريبية، مما يؤدي إلى اختلال التوازن المالي. بينما تركز النظرية بشكل مفرط على أهمية قيام الحكومة الفدرالية بفرض "قيود صارمة على الميزانية" على الحكومات دون الوطنية، إلا أنها لا تشرح كيف يمكن القيام بذلك دون قوانين صريحة، لأن نظرية "الفدرالية المحافظة على السوق" تحذر بوضوح من أن القيود الرسمية التي تفرضها الحكومة الفدرالية القوية تشكل إشكالية. ولا تشرح كيف يمكن فرض "قيود الموازنة الصارمة" في البلدان النامية إذ لا تفرض السوق مثل هذه القيود، على عكس الدول المتقدمة (مثل القيود على الاقتراض). وكذلك، فإن قيود الميزانية الصارمة أو الناعمة هي في جوهرها مشكلة سياسية. ما يحدث في الفدرالية المالية غالبا ما يكون نتيجة للفدرالية السياسية. وبالتالي، وأي إصلاح مؤسسي لتطبيق "قيود صارمة على الميزانية" يتطلب موافقة الحكومات المحلية، وهذا يصعب تحقيقه بشكل منفرد (من جانب واحد) في النظام الفدرالي (Jha 2012:P.19-20).

أكد رودن وإسكلاند وليتفاك أن نظام سوق الائتمان المتطور يسهم في فرض هذه القيود، لأن الحكومات ذات التصنيف الائتماني الضعيف ستواجه صعوبة في الحصول على قروض بأسعار فائدة منخفضة. ومع ذلك، وأن نظام سوق الائتمان المتطور لا وجود له في البلدان النامية. لهذا السبب، قد تكون القاعدة الدستورية هي وسيلة لفرض قيود مالية على المستوى الإقليمي، وجعلها غير قانونية للإفراط في الاقتراض لإدارة العجز المالي (Rodden et al. 2003:P.22). وأثار هذه النظرية انتقادات لفشلها في تحديد

طبيعة الهياكل السياسية التي من شأنها أن تشكل فدرالية المحافظة على السوق. ووفقا لهم، انها تفتقر إلى الأسس السياسية اللازمة لتكون بمثابة نموذج توجيهي ناجح للإصلاح المؤسسي في البلدان النامية (Rodden and Rose-Ackerman 1997:P.1571). ويجد ويلز أن فرض قيود صارمة على الميزانية من قبل مركز قوي لا تتماشى مع أدبيات فدرالية المحافظة على السوق والتي تدرك أن المركز القوي قد يكون غير متوافق مع السوق (Wibbels 2003:P.477).

ثانياً، افتراض نظريات الجيل الأول التي تعد الحكومة خيرا وملزمة بتمثيل المصلحة العامة ودائما ما تكون مدفوعة بالعقلانية الاقتصادية، لا يتلقى أي دعم من نظريات الجيل الثاني، لأنها تفترض أن المسؤولين الحكوميين الذين يمثلون الحكومة والمواطنين في العمليات السياسية يسعون لأهدافهم الخاصة داخل الإطار المؤسسي السياسي (Brennan and Buchanan 1980:P.184). مثلا، تأخذ نظرية الاختيار العام وجهة نظر مختلفة جذريا عن الحكومة، فهي تصف السياسيين على أنهم أفراد يستخدمون مناصبهم لتحقيق أهدافهم الخاصة، والحكومة كمؤسسات تتعدى على الحرية الفردية وتسعى إلى زيادة سيطرتها على الاقتصاد الخاص قدر الإمكان (Jha 2012:P.15). وسع جيفري برينان وجيمس بوكانان وجهة النظر هذه إلى الاقتراح القائل بأنه يمكن تصور القطاع العام نفسه كعامل او مكون عملاق، "ليفيا ثان" (حيوان بحري ضخم و رهيب)، يسعى إلى التعظيم من خلال تعظيم الإيرادات التي يستخرجها من الاقتصاد. تفترض فرضية ليفيا ثان إن كلما زاد مدى لامركزية الضرائب والنفقات أن إجمالي التدخل الحكومي في الاقتصاد يجب أن يكون أصغر مع ثبات باقي المتغيرات (Brennan and Buchanan 1980:P. 18,216). يصور برينان وبوكانان الحكومة على أنها ليفياتان، ويجادلان بأنه طالما أن الأفراد والشركات متنقلة، فإن اللامركزية المالية تجبر الحكومات على الانخراط في المنافسة الضريبية، وتؤدي إلى تدمير احتكار ليفياتان للضرائب وتقريب الإنفاق الحكومي من تفضيلات المواطنين (Rodden 2003:P.697). واللامركزية المالية هي آلية لتقييد الميول التوسعية للحكومة إذ يمكن للمنافسة بين الحكومات اللامركزية (تشابه منافسة القطاع الخاص) أن تحد من قدرات المحتكر (الحكومة الوطنية) لزيادة سيطرته على موارد الاقتصاد (Oates 2005:P.355). وتؤكد نظرية الخيار العام على أهمية القواعد والترتيبات المؤسسية التي تجبر السياسيين على خدمة المصلحة العامة والحد من سلطاتهم (Buchanan 1995:P.19-27).

تأسست نظريات الجيل الثاني على مقارنة الاختيار العام وخليفته المزعوم، مقارنة الاقتصاد السياسي، وكلاهما يركزان على تنظيم الحوافز التي تؤثر في السلوكيات السياسية (Garzarelli 2004:P.6). والاتجاهات الحديثة من نظريات الاقتصاد السياسي تركز على مشاركة جميع الجهات المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية، بما في ذلك المواطنين والمؤسسات والسياسيين، وصراعات المصالح التي قد تنشأ. من وجهة النظر هذه، فإن الاقتصاد السياسي هو منهجية الاقتصاد المطبق على تحليل السلوك السياسي والمؤسسات. على هذا النحو، فهو ليس نهجا واحدا متماسكا، ولكنه مجموعة من المقاربات (Wittman

(3) and Weingast 2006:P.3. وفقا لرؤية بودواي وشاه، يمكن تلخيص نهج الاقتصاد السياسي في الحجج التالية: (١) أن الحكومات ذات المستوى الأدنى لها المسؤولية أكبر، لأنها أقرب إلى الناخبين. (٢) قد تعمل اللامركزية على تعزيز المسؤولية السياسية، لأنها تجعل من الممكن تحديد سياسات والبرامج الحكومية لمستوى حكومي معين، وربط إيرادات ضريبية بنفقات محددة. (٣) للامركزية آثار مضادة على السلوكيات السياسية المعادية للمجتمع مثل البحث عن الربح والترويج للتأثير والفساد الصريح، لأن المزيد من الناس يشاركون في المستوى الأدنى ويمكنهم بسهولة إثارة القلق، لكنهم يجادلون بأن لا يوجد دليل مقنع على أن المستويات الأدنى من الحكومة تتحمل أكثر من المسؤولية أمام ناخبها. ويمكن أن تؤدي اللامركزية إلى ضبابية حدود المسؤوليات بين الحكومات بدلا من توضيحها. وقد يشجع اللامركزية أيضا على الفساد عندما تكون هناك علاقة قوية بين المركز والكيانات المحلية. وإحدى الحجج التي تُستخدم بشكل متكرر كمضاد للامركزية في سياق البلدان النامية هي أن الأقاليم لا تمتلك القدرة الإدارية على تقديم الخدمات العامة أو الخبرة السياسية المطلوبة لاتخاذ قرارات مالية مسؤولة (Boadway and Shah 2009:P.130-131).

فيما يتعلق بالنظريات في الجيل الثاني حول التقسيم الثلاثي لموسغريف لمهام الحكومات في المالية العامة (الاستقرار الاقتصادي، إعادة التوزيع، والتخصيص) هي كالتالي: (١) إن الحجج المؤيدة للسلطة النقدية الحصرية للحكومة الوطنية ليست محل نزاع. ومع ذلك، فقد شكك دافلون في حجة الجيل الأول المتمثلة في مسؤولية الحكومة الوطنية الحصرية عن سياسة استقرار الاقتصاد الكلي. صحيح أن الحكومات الإقليمية لا تملك أدوات السياسة النقدية اللازمة لمراقبة إدارة الاقتصاد الكلي، ولكن يمكن أن يكون لها دور في جهود استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تنسيق السياسة المالية للمسؤوليات المشتركة مع الحكومات الوطنية والحكومات الإقليمية الأخرى. ومع ذلك، فإن التنسيق بين جميع الحكومات الإقليمية والمحلية لتحقيق هدف مشترك يعد مهمة صعبة. لأن كل حكومة إقليمية قد يكون لديها أجندة محلية أخرى ترغب في إعطائها الأولوية (Dafflon 2006:P.277). (٢) تتحدى نظريات الجيل الثاني حجة التنقل العمال والأعمال لنظريات الجيل الأول لمركزية وظيفة إعادة التوزيع. ويجادلون بأن تنقل العمالة قد لا يعيق إعادة التوزيع اللامركزي لعدة أسباب. أولا، غالبا ما يكون للناس روابط اجتماعية ونفسية قوية بمناطقهم المحلية، مما يثبط الهجرة. هذا مهم بشكل خاص في المناطق المتنوعة عرقيا أو لغويا أو ثقافيا حيث يكون تنقل العمال والأعمال بين المناطق محدودا. ثانيا، الحكومات المحلية أفضل في تحديد ومساعدة الفئات المستهدفة المحتاجة، ويمكنها إدارة إعادة التوزيع على نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة (Martinez-Vazquez, McLure, and Vaillancourt 2006:P.17).

(٣) فيما يتعلق بالتخصيص الفعال للموارد، تستخدم نظريات الجيل الأول والثاني من الفيدرالية المالية معايير اقتصادية كمبادئ توجيهية لتحديد ما إذا كانت خدمة عامة معينة يجب أن تكون مركزية أو لا مركزية. بالنسبة لنظريات الجيل الأول، كانت الكفاءة الاقتصادية والعدالة هما المقياس المطبق لتحديد

الخدمات العامة التي يجب تخصيصها لأي مستوى من الحكومة. لكن بالنسبة لنظريات الجيل الثاني، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية، يتم مراعاة عوامل غير اقتصادية مثل التأريخ والتقاليد السياسية والقيم الاجتماعية والثقافية والعوامل الديموغرافية في تحديد المسؤوليات (Dafflon 2006:P.285). وفيما يتعلق بالإيرادات، فإن تطبيق اللامركزية على الضرائب لتلبية احتياجات الإنفاق أمر ضروري للتخفيف من مشكلة الاختلالات المالية. وبالتالي، فإنه يعلق أهمية ضئيلة على التحويلات من الحكومات الوطنية وبرنامج تقاسم الإيرادات. لأن الحكومات الإقليمية يمكنها إدارة إنفاقها بفعالية عندما تتحكم في إيراداتها. المبدأ الرئيسي هو أن تخصيص الضرائب يجب أن يتماشى مع مسؤوليات الإنفاق لتعزيز المساءلة (Oates 2005:P.352).

المشكلة الرئيسية في تخصيص الضرائب التي تظهر من نظريات الجيل الأول والثاني هي أنه لا يوفر عموماً إيرادات كافية للحكومات ذات المستوى الأدنى. وهناك خياران رئيسيان لحل المشكلة: الطريقة الأولى هي استكمال الإيرادات بالتحويلات المالية من الحكومة الوطنية، ولكن يجب تصميم السياسات لتجنب خلق حوافز للحكومات الإقليمية والمحلية لتقليل جهودها في تحصيل الضرائب أو لزيادة الإنفاق. الخيار الثاني هو السماح للحكومات الإقليمية والمحلية بفرض ضرائب واسعة النطاق على السلع المحلية، طالما أنها تثقل كاهل السكان المحليين فقط (Litvack and Seddon 1999:P.25). والفرق الرئيسي بين نظريتي الجيل الأول والثاني هو أن الأول يفضل اللامركزية في جانب الإنفاق والاعتماد على التحويلات المالية من الحكومة الوطنية بينما الثاني يفضل اللامركزية في جانب الإنفاق والإيرادات وتحمل الحكومات الإقليمية مسؤولية كافة الجوانب الأنشطة الاقتصادية والسياسية وتجنب الاعتماد قدر الإمكان على التحويلات المالية من الحكومة الوطنية. ويؤكد آدم هارمز أن التمييز بين الأجيال نظريات الفيدرالية المالية تدور حول المركزية واللامركزية والمسؤوليات المالية، ويتجاهل تقسيماً أكثر جوهرية يعتمد على النهج الليبرالية الجديدة والديمقراطية الاجتماعية. وهذا الانقسام يمكن فهمه بشكل أفضل على أنه انقسام أيديولوجي بين اليمين واليسار، حيث تمثل الأول الجيل الثاني التي تركز على الحفاظ على اقتصاد السوق والمنافسة والحد من التدخل الحكومي والأخير تمثل الجيل الأول التي تضمن أن تتماشى القدرات الاقتصادية والتنظيمية مع إعادة توزيع الثروة وسياسات تصحيح السوق (Harmes 2019:P.3-4).

## الخاتمة

في ختام هذا البحث توصلنا إلى أن الفيدرالية المالية على الرغم من أنها تختلف عن اللامركزية المالية، إلا إن تصميم الفدرالية المالية داخل النظام الفيدرالي يمكن أن يؤدي إلى عملية اللامركزية المالية. وهذا يعني أن الفدرالية المالية توفر الإطار المعياري لتحقيق اللامركزية المالية، مما يدل على مدى السماح باللامركزية المالية. والأدبيات المتعلقة بالفدرالية المالية تشير إلى عدم وجود قاعدة ثابتة لتحديد مستوى الحكومة التي يجب أن تكون مسؤولة عن أيّ خدمات عامة. وتقييم درجة اللامركزية للوظائف يجب أن

يكون مبنياً على مدى تحقيقها لأهداف الحكومة المحددة في استراتيجيتها لتحقيق اللامركزية. ويجب أن تكون هذه الأهداف مفهومة وواضحة.

في الأنظمة الفيدرالية، يعتمد توزيع المسؤوليات على مبادئ التعاون والشراكة والاحترام المتبادل بين الحكومة الفدرالية وحكومات الأقاليم، مما لا يعكس فقط في الأدوار الاقتصادية كالأستقرار وإعادة التوزيع والتخصيص بل أيضاً في الأبعاد السياسية للفدرالية المتميزة عن النظرية الاقتصادية للفدرالية المالية في المالية العامة. وفي الأنظمة الموحدة، يمكن تغيير ترتيب كيفية إدارة الحكومة لشؤونها المالية، سواء من خلال عدم التركيز أو نقل السلطة أو اللامركزية إلى الحكومات المحلية أو الإقليمية دون قيود دستورية صارمة. والوظائف المالية التي تضطلع بها الحكومات الإقليمية هي مجرد امتداد للسياسة المالية في المركز وفي المقابل هذه التغييرات المالية في الأنظمة الفدرالية مكرسة في الدستور وهي نتيجة المفاوضات أثناء تشكيل الاتحاد الفدرالي، مما يزيد من صعوبة إلغائها أو تعديلها. وهذا يعتمد على والتفاعلات السياسية بين الحكومات الإقليمية والفدرالية.

### التوصيات

ينبغي على البلدان إيجاد التوازن المناسب بين المركزية واللامركزية من أجل تحقيق هيكل فعال وكفوء للقطاع العام. ومن أجل التنفيذ الناجح للامركزية يجب على كل دولة أن تطور نموذجاً خاصاً بها، ويأخذ في الاعتبار ظروفها المحددة، لأن توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة تختلف باختلاف البلدان نتيجة لعوامل متعددة، مثل التاريخ والسياسة والتنوع الاجتماعي والاقتصادي والجغرافيا والقدرة المالية. ونوصي بتحديد المسؤوليات المالية بوضوح بين الحكومة الاتحادية والحكومات دون الوطنية لتجنب النزاعات بينهما. وتمكين حكومات الأقاليم بسلطة جمع الإيرادات ونفقاتها ليعزز استقلالها المالي ولزيادة مسؤوليتها أمام مواطنيها. والالتزام بمبادئ الإنصاف في إعادة توزيع الأموال بين الأقاليم وتعزيز الشفافية في المسائل المالية على الصعيدين الاتحادي ودون الوطني لتنظيم الأمور المالية بشكل مؤسساتي.

### المصادر:

#### أولاً؛ الكتب

1. Ahmad, Ehtisham, and Jon Craig. 1997. "Intergovernmental Transfers." PP. 73-107 in Fiscal Federalism in Theory and Practice, edited by T. Ter-Minassian. Washington: International Monetary Fund.
2. Ahmad, Ehtisham, Daniel Hewit, and Eoardo Ruggiero. 1997. "Assigning Expenditure Responsibilities." PP.25-48 in Fiscal Federalism in Theory and Practice, ed by T. Ter-Minassian. Washington: International Monetary Fund.
3. Anderson, George. 2008. Federalism: An Introduction. Toronto ; New York: Forum of Fedeations; Oxford University Press.
4. Anderson, George. 2009. Fiscal Federalism: A Comparative Introduction. Forum of Federation, Oxford University Press.

5. Bird, Richard M., and François Vaillancourt. 1998a. "Fiscal Decentralization in Developing Countries: An Overview." PP. 1-48 in Fiscal Decentralization in Developing Countries, edited by R. M. Bird and F. Vaillancourt. Cambridge UK: Cambridge University Press.
6. Bird, Richard M., and François Vaillancourt, eds. 1998b. Fiscal Decentralization in Developing Countries. Cambridge UK: Cambridge University Press.
7. Bird, Richard, and Christine Wallich. 1993. Fiscal Decentralization and Intergovernmental Relations in Transition Economics: Toward a Systematic Framework of Analysis. WPS 1122.
8. Boadway, Robin, and Anwar Shah. 2009. Fiscal Federalism: Principles and Practice of Multiorder Governance. Cambridge: Cambridge University Press.
9. Böckenförde, Markus. 2011. "Decentralized Forms of Government." PP. 288-327 in A practical Guide to Constitutional Building, edited by M. Böckenförde, N. Hedling, and W. Wahiu. Stockholm: International IDEA.
10. Brand, Dirk. 2006. Financial Constitutional Law : A Comparison between Germany and South Africa. Johannesburg: Konrad-Adenauer-Stiftung.
11. Brennan, Geoffrey, and James M. Buchanan. 1980. The Power to Tax: Analytical Foundations of a Fiscal Constitution. Vol. 9. Cambridge: Cambridge University Press.
12. Calhoun, Craig J., ed. 2002. Dictionary of the Social Sciences. New York: Oxford University Press.
13. Choudhry, Sujit, and Richard Stacey. 2015. Decentralization in Unitary States: Constitutional Frameworks for the Arab States Region. International IDEA.
14. Courchene, Thomas, Jorge Martinez-Vazquez, Charles E. McLure, and Steven B. Webb. 2000. "Principles of Decentralization." in Achievements and Challenges of Fiscal Decentralization : Lessons from Mexico, edited by M. M. Giugale and S. B. Webb. Washington D.C: The World Bank.
15. Dafflon, Bernand. 2006. "The Assignment of Functions to Decentralized Government: From Theory to Practice." PP.271-306 in Handbook of Fiscal Federalism, edited by E. Ahmad and G. Brosio. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.
16. Driessen, Grant A., and Joseph S. Hughes. 2020. Fiscal Federalism in Theory and Practice. Congressional Research Service.
17. Ebel, Robert D., and Serdar Yilmaz. 2002. "Concept of Fiscal Decentralization and Worldwide Overview." World Bank Institute 1–64.
18. Filippov, Mikhail, Peter C. Ordeshook, and Olga Shvetsova. 2004. Designing Federalism: A Theory of Self-Sustainable Federal Institutions. Cambridge



University Press.

19. Gramlich, Edward M., and Paul R. Wood. 2000. Fiscal Federalism and European Integration Implications for Fiscal and Monetary Policies. Number 694.
20. Harmes, Adam. 2019. The Politics of Fiscal Federalism Neoliberalism versus Social Democracy in Multilevel Governance. Montreal Canada: Mc-Gill Queen's University Press.
21. Hyman, David N. 2010. Public Finance: A Contemporary Application of Theory to Policy. 10th Ed. USA: Cengage Learning.
22. Litvack, Jennie, and Jessica Seddon. 1999. Decentralization Briefing Notes. Working Paper No 19683. Washington, D.C.
23. Lkhagvadorj, Ariunaa. 2010. Fiscal Federalism and Decentralization in Mongolia. Potsdam,,: Universitätsverlag Potsdam.
24. Manor, James. 1999. The Political Economy of Democratic Decentralization. Washington, D.C.: The World Bank.
25. Martinez-Vazquez, Jorge, Charles McLure, and François Vaillancourt. 2006. "Revenues and Expenditures in an Intergovernmental Framework." PP. 15-34 in Perspectives on Fiscal Federalism, edited by R. M. Bird and Francois Vaillancourt. The World Bank.
26. McLure, Charles E. 1999. "The Tax Assignment Problem: Conceptual and Administrative Considerations in Achieving Subnational Fiscal Autonomy." 62.
27. Musgrave, Richard A. 1959. The Theory of Public Finance A Study in Public Economy. Internatio. New York: McGraw Hil.
28. Musgrave, Richard A., ed. 1965. Essays in Fiscal Federalism. Washington: The Brookings Institution.
29. Musgrave, Richard A., and Peggy B. Musgrave. 1989. Public Finance In Theory And Practice. Fifth Edit. San Francisco: McGraw-Hill, Inc.
30. Oates, Wallace E. 1972. Fiscal Federalism. New York: Harcourt Brace Jovanovich.
31. Oates, Wallace E. 1977. "An Economist's Perspective on Fiscal Federalism." in The Political Economy of Fiscal Federalism, edited by W. E. Oates. Lexington, Mass: Lexington Books.
32. Oates, Wallace E. 2004. "An Essay on Fiscal Federalism." PP. 13-47 in Fiscal Federalism and European Economic Integration, edited by M. Baimbridge and P. Whyman. London: Routledge.
33. Parolari, Sara. 2018. "From a Formal to a Substantial Approach: Sources of Law and Fiscal Federalism." PP. 22-39 in Comparing Fiscal Federalism, edited by A. Valdesalici and F. Palermo. Leiden: Brill | Nijhoff.
34. Plaček, Michal, František Ochrana, Milan Jan Půček, and Juraj Nemeč. 2020. "Fiscal

- Decentralization Reforms and Local Government Efficiency: An Introduction.” PP. 1–49 in Fiscal Decentralization Reforms. Cham: Springer International Publishing.
35. Rodden, Jonathan, Gunnar S. Eskeland, and Jennie Litvack, eds. 2003. Fiscal Decentralization and the Challenge of Hard Budget Constraints. Cambridge, Massachusetts: The MIT Press.
36. Rutherford, Donald. 1995. Routledge Dictionary of Economics. London: Routledge.
37. Shah, Anwar. 2004. Fiscal Decentralization in Developing and Transition Economies: Progress, Problems, and the Promise. Washington, D.C.
38. Shah, Anwar. 1994. The Reform of Intergovernmental Fiscal Relations in Developing and Emerging Market Economies. Washington, D.C.
39. Smoke, Paul. 2001. Fiscal Decentralization in Developing Countries: A Review of Current Concepts and Practice. Governance. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.
40. Stevenson, Garth. 2008. “Fiscal Federalism and the Burden of History.” PP. 27-52 in Canada: The State of the Federation 2006/07: Transitions: Fiscal and Political Federalism in an Era of Change, edited by J. R. Allan, T. J. Courchene, and C. Leuprecht. Kingston, Ontario: Mc-Gill Queen’s University Press.
41. Thießen, Ulrich. 2005. Fiscal Federalism: Normative Criteria for Evaluations, Developments in Selected OECD Countries, and Empirical Evidence for Russia. Berlin.
42. USAID. 2009. Democratic Decentralization Programming Handbook. Washington, DC.: U.S.Agency for International Development (USAID).
43. USAID. 2021. Democratic Decentralisation Programming Handbook. Washington, D.C.: U.S.Agency for International Development (USAID).
44. Valdesalici, Alice. 2018. “Defining Fiscal Federalism.” PP. 11-21 in Comparing Fiscal Federalism. Vol. 10, edited by and F. P. Valdesalici, Alice. Brill | Nijhoff.
45. Watts, Ronald L. 2006. “Comparative Conclusions.” PP. 322-350 in Distribution of Powers and Responsibilities in Federal Countries, A Global Dialogue on Federalism Series, edited by A. Majeed, R. L. Watts, and D. M. Brown. Montreal Canada: Queen’s University Press.
46. Wildasin, David E. 2008. “Fiscal Federalism.” PP. 405-406 in The New Palgrave Dictionary of Economics, edited by S. Durlauf and L. Blume. London: Palgrave Macmillan.
47. Wittman, Donald A., and Barry R. Weingast. 2006. “The Reach of Political Economy.” in The Oxford Handbook of Political Economy, edited by D. A. Wittman and B. R. Weingast. New York: Oxford University Press.
48. Work, Robertson. 2002. The Role of Participation and Partnership in Decentralised

Governance. New York: UNDP.

49. World Bank. 1995. Local Government Capacity in Colombia: Beyond Technical Assistance. Washington, D.C.
50. World Bank. 2008. Decentralization in Client Countries: An Evaluation of World Bank Support, 1990–2007. Washington, D.C.: The World Bank.

#### ثانيا: بحوث المجالات

1. Arowolo, Dare. 2011. "Fiscal Federalism in Nigeria: Theory and Dimensions." Afro Asian Journal of Social Sciences 2(2.2 Quarter II):1–22.
2. Bennett, Robert J. 1990. "Decentralization, Local Government, And Markets: Is There a Post-Welfare Agenda in Planned and Market Economies?" Policy Studies Journal 18(3):PP. 683-701. doi: 10.1111/j.1541-0072.1990.tb00625.x.
3. Bewley, Truman F. 1981. "A Critique of Tiebout's Theory of Local Public Expenditures." Econometrica 49(3):PP. 713-740. doi: 10.2307/1911519.
4. Bird, Richard M. 1993. "Threading The Fiscal Labyrinth: Some Issues in Fiscal Decentralization." National Tax Journal 46(2):207–27. doi: 10.1086/NTJ41789011.
5. Bird, Richard M. 1999. "Fiscal Federalism." The Encyclopedia of Taxation and Tax Policy 151–54.
6. Bird, Richard M., and Duan-jie Chen. 1998. "Federal Finance and Fiscal Federalism: The Two Worlds of Canadian Public Finance." Canadian Public Administration 41(1):PP. 51-74. doi: 10.1111/j.1754-7121.1998.tb01527.x.
7. Britannica, T. Editors of Encyclopaedia, ed. 2011. "Economy of Scale." Encyclopedia Britannica. <https://www.britannica.com/topic/economy-of-scale>
8. Buchanan, James M. 1995. "Federalism as an Ideal Political Order and an Objective for Constitutional Reform." CrossRef Listing of Deleted DOIs 25(2):19–28. doi: 10.2307/3330825.
9. Chandra Jha, Prakash. 2015. "Theory of Fiscal Federalism: An Analysis." Journal of Social and Economic Development 17(2):PP. 241-259. doi: 10.1007/s40847-015-0009-0.
10. Dam, Kenneth W. 1977. "The American Fiscal Constitution." University of Chicago Law Review 44(2):271–320.
11. Feng, Xingyuan, Christer Ljungwall, Sujian Guo, and Alfred M. Wu. 2013. "Fiscal Federalism: A Refined Theory and Its Application in the Chinese Context." Journal of Contemporary China 22(82):573–93. doi: 10.1080/10670564.2013.766381.
12. Garzarelli, Giampaolo. 2004. "Old and New Theories of Fiscal Federalism, Organizational Design Problems, and Tiebout." Journal of Public Finance and Public

- Choice 22(1-2):PP. 91-104. doi: 10.1332/251569204X15668904587133.
13. Groenendijk, Nico. 2002. "Fiscal Federalism Revisited. Fiscal Systems in a Multi-Level Governance Setting." PP. 1-34 in *Institutions in transition*. Conference organized by IMAD, Slovenia Ljubljana.
  14. Hanke, Philip C., and Klaus Heine. 2016. "Fiscal Federalism." PP. 1-8 in *Encyclopedia of Law and Economics*, edited by A. Marciano and G. B. Ramello. New York, NY: Springer New York.
  15. Ingham, Sean. 2019. "Pareto-Optimality." *Encyclopedia Britannica*.
  16. Inman, Robert P., and Daniel L. Rubinfeld. 1997. "Rethinking Federalism." *Journal of Economic Perspectives* 11(4):PP. 43-64. doi: 10.1257/jep.11.4.43.
  17. Jha, Prakash Chandra. 2012. "Theory of Fiscal Federalism: An Analysis." *Munich Personal RePEc Archive (MPRA Paper No. 41769)*:PP. 1-33.
  18. Kornai, János, Eric Maskin, and Gérard Roland. 2003. "Understanding the Soft Budget Constraint." *Journal of Economic Literature* 41(4):PP. 1095-1136.
  19. Mosteanu, Tatiana, and Mihaela Iacob. 2007. "Fiscal Federalism." *Academy of Economic Studies, Bucharest* 6(511)(6(511)):21-26.
  20. Oates, Wallace E. 1999. "An Essay on Fiscal Federalism." *Journal of Economic Literature* 37(3):PP. 1120-1149. doi: 10.1257/jel.37.3.1120.
  21. Oates, Wallace E. 2005. "Toward A Second-Generation Theory of Fiscal Federalism." *International Tax and Public Finance* 12(4):PP. 349-373. doi: 10.1007/s10797-005-1619-9.
  22. Oates, Wallace E. 2008. "On The Evolution of Fiscal Federalism: Theory and Institutions." *National Tax Journal* 61(2):313-34. doi: 10.17310/ntj.2008.2.08.
  23. Oates, Wallace E. 2011. "On the Development of the Theory of Fiscal Federalism: An Essay in the History of (Recent) Economic Thought." *Journal of Public Finance and Public Choice* 29(1):PP. 3-24. doi: 10.1332/251569211X15665367493599.
  24. Olson, Mancur. 1969. "The Principle of 'Fiscal Equivalence': The Division of Responsibilities among Different Levels of Government." *The American Economic Review* 59(2):479-87.
  25. Osaghae, Eghosa E. 1990. "A Reassessment of Federalism as a Degree of Decentralization." *Publius: The Journal of Federalism* 20(1):PP. 83-98. doi: 10.1093/oxfordjournals.pubjof.a037864.
  26. Prud'homme, Remy. 1995. "The Danger of Decentralisation." *The World Bank Observer* 10(2):201-20.
  27. Qian, Yingyi, and Barry R. Weingast. 1997. "Federalism as a Commitment to Preserving Market Incentives." *Journal of Economic Perspectives* 11(4):PP. 83-92. doi: 10.1257/jep.11.4.83.

28. Rodden, Jonathan. 2003. "Reviving Leviathan: Fiscal Federalism and the Growth of Government." *International Organization* 57(4):PP. 695-729. doi: 10.1017/S0020818303574021.
29. Rodden, Jonathan, and Susan Rose-Ackerman. 1997. "Does Federalism Preserve Markets?" *Virginia Law Review* 83(7):1521–72. doi: 10.2307/1073767.
30. Samuelson, Paul A. 1954. "The Pure Theory of Public Expenditure." *The Review of Economics and Statistics* 36(4):PP. 387-389. doi: <https://doi.org/10.2307/1925895>.
31. Sharma, Chanchal Kumar. 2005a. "The Federal Approach to Fiscal Decentralisation: Conceptual Contours for Policy Makers." *Loyola Journal of Social Sciences Vol. (XIX)(No.(2))*:PP. 169-188.
32. Sharma, Chanchal Kumar. 2005b. "When Does Decentralization Deliver? The Dilemma of Design." *South Asian Journal of Socio-Political Studies Vol 6(No 1)*:PP. 38-45.
33. Sharma, Chanchal Kumar, and Alice Valdesalici. 2020. "Fiscal Federalism." *Max Planck Encyclopedia of Comparative Constitutional Law [MPECCoL]*.
34. Slavinskaite, Neringa. 2015. "Fiscal Decentralisation and Economic Theory." *Review of Business and Legal Sciences* (26):PP. 87-98. doi: 10.26537/rebules.v0i26.1005.
35. Slavinskaitė, Neringa, Aušra Liučvaitienė, and Dainora Gedvilaitė. 2019. "Theoretical Analysis of The Fiscal Federalism." *International Journal of Contemporary Economics and Administrative Sciences* 9(2):PP. 250-267. doi: 10.5281/zenodo.3595926.
36. Smoke, Paul. 2003. "Decentralisation in Africa: Goals, Dimensions, Myths and Challenges." *Public Administration and Development* 23(1):PP. 7-16. doi: 10.1002/pad.255.
37. Steiner, Susan. 2005. *Forms of Decentralisation*. No. 3. Hamburg.
38. Thiessen, Ulrich. 2006. "Fiscal Federalism in Russia: Theory, Comparisons, Evaluations." *Post-Soviet Affairs* 22(3):189–224. doi: 10.2747/1060-586X.22.3.189.
39. Tiebout, Charles M. 1956. "A Pure Theory of Local Expenditures." *Journal of Political Economy* 64(5):PP. 416-424.
40. Uhoda, Maxime. 2020. "Which Competences for Sub-National Jurisdictions and How to Finance Them? The Economic Theory of Fiscal Federalism from the Foundations to Nowadays." *Journal of Social and Economic Development* 22(1):PP. 91-112. doi: 10.1007/s40847-020-00099-w.
41. Watts, Ronald L. 2003. "Introduction: Comparative Research and Fiscal Federalism." *Regional & Federal Studies* 13(4):PP. 1-6. doi: 10.1080/13597560308559442.
42. Watts, Ronald L. 2002. "Comparing Equalization in Federations." P. 1-15 in *Conference on Fiscal Equalization and Economic Development Policy within*

Federations. Ottawa: Forum of Federations.

43. Weingast, Barry R. 1995. "The Economic Role of Political Institutions: Market-Preserving Federalism and Economic Development." *Journal of Law, Economics, and Organization* 11(1):PP. 1-31. doi: 10.1093/oxfordjournals.jleo.a036861.
44. Weingast, Barry R. 2007. "Second Generation Fiscal Federalism: Implications for Decentralized Democratic Governance and Economic Development." *SSRN Electronic Journal* (September). doi: 10.2139/ssrn.1153440.
45. Wibbels, Erik. 2003. "Bailouts, Budget Constraints, and Leviathans Comparative Federalism and Lessons From the Early United States." *Comparative Political Studies* 36(5):PP. 475-508. doi: 10.1177/0010414003036005001.

## تېوره كانى فىدرالىزمى دارابى له نېوان داواكارى ناوخوئى و پېشاهاته هاوچه رخه كاندا

پوخته:

تېوره كانى فىدرالىزمى دارابى بابه تېكى گرنگه له چوارچېوهى بوارى دارابى گشتىدا. پېوه رېكى تېوره بؤ دابه شكردى ده سلا ته دارابيه كان له چوارچېوهى سيستمى فىدرالى و نه و سيستمه مانه كى كه فره ئاستيان هه به له حكومه ته كانياندا. نه م توپژينه وه به وورد ده بېته وه له نه وهى به كه م و دووهى تېوره كانى فىدرالىزمى دارابى، كه ده بېته هوى تېروانىنېكى به نرخ بؤ دارپزه رانى سياسه تى دارابى. تېورييه كانى نه وهى به كه م له ناوه راستى سه دهى بېسته م له چوارچېوهى ئابوورى كينزىدا سه رى هه لدا، كه بانگه شه بؤ ده ستپوه ردانى ده ولت ده كات له ئابوورىدا كاتېك بازار شكست ده هېنېت له دابىنكردى كالا و خزمه تگوزاربه گشتيه كان به شپوه به كى گونجاو، وه كه رتى گشتى پوئين ده كن بؤ سه قامگىرى ئابوورى، دابه شكرده وهى داهاته كان، دابه شكردى ده سلا ته كان. بانگه شه ده كات بؤ به مهر كه زىكردى سه قامگىرى ئابوورى و دابه شكرده وهى داهاته كان بؤ دادپه روه رى و كارابى ئابوورى. وه داواى به لامه ركه زىكردى دابىنكردى خزمه تگوزاربه گشتيه ناوخوئيه كان به گوپرهى داواكاربه ناوخوئيه كان ده كات. چونكه حكومه تى هه رېمه كان خاوه نى زانبارى باشر بن له سه ر پىداويستيه كانى دانىشتووانيان. نه وهى به كه م لايه نگرى به مهر كه زىكردى كوكرده وهى داهاتن، نه مه ش ده بېته هوى ناهاوسه نكى دارابى و پېويستى هه رېمه كان به يارمه تى دارابى له

حكومه ته نىشتمانىه كانه وه. هاتنى جىهانگىرى و نىولىبرالىزم بووه هوى سهره لدانى نه وهى دووه مى تىورىه كان كه ته حه داى هه ندىك بىرؤكهى نه وهى يه كه م ده كه ن. بانگه شه ده كه ن بو كه مكر دنه وهى قه باره و رؤلى حكومه تى فىدرالى، پشتبه ستن به بازار، پىدانى ده سه لآتى زىاتر به هه رىمه كان. وه گومانىان له تواناى حكومه ته فىدرالىه كان هه يه له كه يشتن به سه قامگىرى ئابوورى و دابه شكردنى داها ت. پىيان وا به پشتبه ستن به ته نها به يارمه تى دارابى هانده رى زىاد خه ر جكر دن و لاوازى كو كرده وهى داها ته له لايهن حكومه ته كانى هه رىمه وه، ئه مه ش ده بىته هوى لاواز بوونى هه سكر دن به به رپر سىارى تى. به به كار هىنانى رىبازى وه سفىى و شىكارى تىورى، ئامانجى ئه م تو بىزىنه وه يه برىتبه له لىكو ئىنه وه له جىاواز به كانى نىوان فىدرالىزمى دارابى و لامه ركه زى دارابى له چوار چىوهى سىسته مى فىدرالىدا. وه لىكو ئىنه وه ده كات كه ئايا دابه شكردنى ده سه لآته كان ته نىا وا به ستهى هؤكاره ئابوورى به كانه، به تا بيه ت له سىسته مى فىدرالىدا كه حوكمرانى هاوبه ش و خو به رىوه به رى له پرؤسهى سىاسىدا جىگىر ده كه ن.

## Theories of fiscal federalism between local preferences and contemporary developments

**Asst. Prof. Dr. Abid Khalid Rasul**

Department of Political Sciences, College of Political Sciences, University of Sulaymani, Sulaymaniyah, Kurdistan Region, Iraq.

Email: [abid.rasul@univsul.edu.iq](mailto:abid.rasul@univsul.edu.iq)

**Abdullah Kadir Fage Ibrahim**

Department of Political Sciences, College of Political Sciences, University of Sulaimani, Sulaymaniyah, Kurdistan Region, Iraq.

Email: [abdul899@uor.edu.krd](mailto:abdul899@uor.edu.krd)

**Keywords:** *Fiscal federalism, fiscal decentralization, distribution of powers, theories of fiscal federalism, local preferences*



## Abstract:

The theories of fiscal federalism are a vital subject within the field of public finance. They provide a normative framework for determining the allocation of financial powers within federal systems and multi-level government systems. This study delves into the first and second generations of fiscal federalism theories, offering a comprehensive understanding of the topic and valuable insights for policymakers. The first-generation theories emerged in the mid-20th century within the context of Keynesian economics, which advocates state intervention in the economy when the market fails to provide public goods and services adequately. First-generation theories categorize the public sector into economic stability, resource redistribution, and allocation. They advocate centralization of economic stability and redistribution to achieve economic equity and efficiency, while decentralizing allocation functions to provide local public goods and services in line with local preferences. Regional governments are believed to possess better knowledge of their residents' needs. These theories favor centralized revenue collection, leading to fiscal imbalances requiring financial transfers from national governments. The advent of economic globalization and Neoliberalism gave rise to the second generation of theories that challenge some first-generation ideas. They call for reducing the role of federal government, emphasizing market reliance, and granting more authority to regional governments. They doubt the effectiveness of federal governments in achieving economic stability and income distribution. Critics argue that relying solely on financial transfers encourages overspending and weak revenue collection by regional governments, leading to a weakened sense of responsibility. Using a descriptive and theoretical analysis approach, this research aims to explore the differences between fiscal federalism and fiscal decentralization within the context of federal systems. It investigates whether financial responsibilities between federal and regional governments are solely dependent on economic factors, especially in federal systems that incorporate shared-rule and self-rule in the political process.